أهم الأسس العامة
لتطوير المناهج الدراسية

للأستاذ الدكتور/ محمود أحمد شوق

عملية تطوير المناهج لا ينبغى أن تتم دون ضبط علمى ومنهجية سليمة، ولا ينبغى أن تخضع لهوى شخصى أو لرغبة ذاتية. فهى عملية مقصودة لها أسسها التى تبنى عليها للوصول إلى مراميها، ولها خصائصها التى تجعلها أقدر على تحقيق أهدافها بأقصر الطرق وأيسرها.

وهى عملية شاملة لكثير من العناصر ولا تقف عند محتوى المنهج فقط ـ كما يتصور بعض الذين يعملون فى حقل التعليم ـ ولكنها تشمل جميع عناصر المنهج، ولا يقتصر القائمون بها على التربويين فقط، ولكن يشترك معهم آخرون مثل رجال الأعمال وغيرهم من المعنيين بعملية التطوير.

وهى عملية متعددة الأسس ، هى عملية اجتماعية من حيث إنها ينبغى أن تعمل على تحقيق أهداف المجتمع بعامة وأهداف البيئة المحلية بخاصة، وهى عملية اقتصادية من حيث إنها تعمل على الاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة للتطوير، وهى عملية تربوية من حيث إنها تعمل على تقديم تعلما يتوافر فيه من الأساليب والطرائق التربوية ما يجعله تصل بالمتعلم إلى الحد الأقصى من قدرته على التعلم، وتتخير أفضل المتاح من الخبرات العلمية والتربوية، وتستثمر أكفأ أساليب التقنية وأدواتها لإطلاق طاقات المتعلم والتسارع بمهاراته. وينبغى - قبل هذا وذاك - أن تعمل على استقامة الفرد على السلوك الذى يتفق مع منهج الله قولا وعملا.

وأسس تطوير المناهج هشاملة متنوعة. لذلك فإننا سوف نتناول أهمها فقط على النحو التالى:

أولاً : أن تنمى الوعى الإسلامى.

ثانيًا : أن يبنى تطوير المنهج على نتائج تقويمه.

ثالثًا : أن يكون التطوير هادفا ومرنا ومستمرا مع مراعاة التطورات العالمية.

رابعـــًا : أن يكون التطوير شاملاً ومتكاملا ومتوازنًا وتعاونيًا.

خـامـسـًا : أن يراعى التطوير خصائص المتعلم وخبراته.

سـادسـًا : أن يراعى حاجات كل من المجتمع والبيئة المحلية ويستثمر إمكاناتهما.

سـابعـًا : أن يسهم التطوير فى إثراء حصيلة المتعلمين فى اللغة العربية الفصحى.

ثامنـًا : أن يستثمر التطوير التقدم التربوى.

تاسـعـًا : أن يقوم التطوير على البحث العلمى والتجريب التربوى.

عـاشـرًا : أن يتوافر للتطوير الإمكانات اللازمة لإنجازه على الوجه الصحيح.

حادى عشر : أن يستثمر كل من التقدم العلمى والتقنى.

ثانى عشر : أن يستشرف التطوير حاجات المستقبل ومشكلاته.

وفيما يلى نتناول كلاً من هذه الأسس بشىء من التفصيل:

أولاً: أن ينمى الإسلامى:

من أهم أسس التطوير التربوى على وجه العموم، وتطوير المناهج على وجه الخصوص، أن يعمل التطوير على اكتساب المتعلم نوع التربية التى يهدف المجتمع إلى تحقيقها فى أبنائه. ومع ذلك، فإن المطلع على ما كتب فى التطوير التربوى أو فى تطوير المناهج، لا يجد للتربية الإسلامية مكانها اللائق بها. وفى كثير من الأحيان، لا يوجد فرق بين كتب ترجمت لمؤلفين من خارج المجتمع المسلم، وأخرى ألفت بواسطة مؤلفين من داخل هذا المجتمع، فيما يتعلق بنوع التربية التى تعمل الكتب على ترسيخها. وغاية ما يمكن أن تجده فى غالب الكتب -هو أن التطوير ينبغى أن يراعى حاجات المجتمع. وإذا سألت أحدهم عن سبب غياب التربية الإسلامية بصفتها ضرورة لا غنى عنها لأبناء المسلمين من كتابه، جاءك الرد مباشرا بأنها تدخل ضمن حاجات المجتمع.

ويرى الكاتب فى هذا إهمالا شديداً للتربية الإسلامية ينعكس على القائمين على تطوير المناهج بخاصة، والعاملين فى مجال التربية بعامة. فهؤلاء وأولئك ينبغى أن يهتموا بتحقيق التربية الإسلامية، ويعتبرونها من أهم أسس تطوير المناهج وبنائها لأنها هى أساس تنمية الوعى الإسلامى لدى المسلم.

والتربية الإسلامية لها مفهومها الخاص عن الإنسان والمجتمع والكون والحياة والمعرفة. وهذه كلها من مصادر كل من المناهج الدراسية والأهداف التربوية، فالإنسان هو المتعلم الذى تعمل المناهج على تربيته، والمجتمع هو البيئة التى يتفاعل معها المتعلم منذ نشأته، وكل من الإنسان والمجتمع له خصائص فى الإسلام يختلف كثير منها عنها فيما سواه، وكذلك الأمر بالنسبة للكون والحياة والمعرفة.

من أهم الخصائص التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند تطوير المناهج الدراسية بالنسبة للمتعلم أن له طبيعة خلقه الله عليها، ووظيفة بعينها فى الحياة الدنيا، وأن شخصيته لها جوانب بذاتها، وأنه يمر فى تكوينه بمراحل لكل منها خصائص تختلف فى جوهرها من مرحلة لأخرى. وما لم تكن هذه الخصائص من بين أسس تطوير المناهج الدراسية، يكون التطوير منقوصا. وسوف نتناول هذه الخصائص عند حديثنا عن المتعلم.

كما أن للمجتمع فى الإسلام تصورا متفردا. وليس المجتمع المسلم تجمعا من الأفراد يربطهم تاريخ مشترك وقيم مشتركة وأهداف مشتركة يتعاونون على تحقيقها؟، ومصالح مشتركة يعملون على بلوغها. إنما هو - بالإضافة إلى هذا كله - مجتمع لا يصنع لنفسه قيما، ولا يبتدع لنفسه منهجا، ولكنه يتبع المنهج الربانى الذى أنزله الله تبارك وتعالى، وحدد فيه علاقة الأفراد ببعضهم وعلاقتهم بالمجتمع، والعلاقة بين المجتمعات الإسلامية، وعلاقتها بغيرها من المجتمعات. فهذا كله فى الكتاب المسطور.

ومع هذا التحديد الدقيق لخصائص المجتمع المسلم، إلا أنه ليس مجتمعا

جامدا، بل هو مجتمع يتمتع بحرية الأخذ بأسباب التقدم الحديثة من علم وتقنية وخلافه مع الالتزام بالأسس التى حددها الحق تبارك وتعالى للمجتمع، وبحرية اكتساب العلم وتوظيفه والأخذ بأسبابه وغير هذه من مقومات المجتمع المسلم.

وخصائص المجتمع المسلم ومقومات تقدمه، من أهم ما ينبغى أن يعنى به تطوير المناهج، وذلك من حيث أنه يجب على المتعلم أن يحافظ على هذه المقومات ويسهم فى ترقيتة المجتمع.

والكون فى التربية الإسلامية من خلق الله، ولم توجده قوى طبيعية أو تطوريه، وفيه مشهود نراه ونتظره ونتعامل معه، وفيه غيب لا نعرفه. ومن الغيب ما هو غيب مطلق، ومنه ما هو مؤقت، أما الغيب المطلق فهو ما لن يشهده الإنسان أو يعلم به فى حياته الدنيا مثل ميقات موته وما إذا كان من أهل الجنة أم من أهل النار وتفاصيل حساب القبر وماذا يكسب غدا وبأى أرض يموت. والغيب المؤقت هو ما يخفى على الإنسان إلى أن يقدره الله على كشفه، مثل المعادن فى باطن الأرض وتركيب الكواكب فى السماء، وما تحوى البحار من أسرار. هذه المعلومات كلها، وما يؤهل المتعلم للتوافق معها وفهمها وما يمكّن من كشف المكنون منها وتوظيفه فى عمارة الأرض وفق منهج الله، هى من بين أسس تطوير المنهج الدراسى.

والحياة وفق التربية الإسلامية، تشمل الحياتين الدنيا والآخرة، وفى الحياة الآخرة توجد موازين للأعمال. وعمل الإنسان فى الحياة الدنيا ليس هدفه فقط الارتقاء بحياته وحياة مجتمعه كما هو الحال فى أنواع التربية العلمانية، ولكن الهدف هو عبادة الله بالعمل فى الحياة الدنيا وفق منهجه الصالح لكل البشر وليس لشخص بذاته أو لمجتمع بعينه. وهذه العبادات هى- فى الوقت نفسه - معبر للقبو ل فى الحياة الآخرة. وهذا يجعل من وظائف التربية الإسلامية المهمة، تربية المتعلم على محاسبة النفس وفق منهج الله، لأنه وفق هذا المنهج سوف يحاسب فى آخرته على أعماله فى الدنيا. وفى هذا أيضاً تربية للمتعلم

على أن يتحرر من الخوف من عباد الله لأن الرقيب والمحاسب والمجزئ هو الله وليس أحد سواه. هذا كله يكون - بالضرورة - من أسس تطوير المنهج الدراسى.

وتصور الإسلام عن المعرفة تصور خاص - أيضاً - ينبغى أن يكون من بين أسس تطوير المناهج. فالمعرفة فى الإسلام لها خصائص محددة منها:

(١) أن العلم كله لله، بمعنى أن مصدر المعرفة هو الله وحده.

(٢) أنها شقان: شق منزل من عند الله هو القرآن والسنة الموحى بها. ومهمة المنهج حياله التعريف به وتوضيحه ومساعدة المتعلم على فهمه والإيمان به وتطبيقه فى الحياة فى القول والعمل. والشق الثانى هو ما اكتسبه الإنسان أثناء عمارته للأرض من طرائق فى البحث والزراعة والتجارة والتسيير الذاتى والتحكم من بعد، إلى غير ذلك من سائر الخبرات التى وفق الله عباده لاكتسابها فى حياتهم اليومية. ومهمة المنهج هنا الاختيار والحذف والإضافة والتعديل، أى أن له الحرية الكاملة فى الاستنباط والاستقراء والتجديد وإضافة ما يراه نافعا، على أن يكون كل ما يتم متفقا مع تعاليم الدين الحنيف.

(٣) أن أهل العلم فى الإسلام لهم مكانة خاصة، بل هم أخشى الناس لله لأنهم أعرف الناس به، وأقربهم إليه ما داموا ملتزمين بمنهجه. تكريم العلماء هذا يجعل تطوير المنهج ملتزما بتربية العلماء وبالمحافظة على مواكبة علمهم لمقتضيات الحياة.

(٤) أن من خصائص العلم المنزل من عند الله أنه لا يصطدم مع حقائق الكون، وإذا بدا لأحد أن حقيقة كونية تصطدم معه، فإن هذا يعنى- بالضرورة- أنها ليست حقيقة كونية. هذا التصور الإسلامى للمعرفة يكون من أهم أسس تطوير المناهج.

مما سبق يستبين لنا أن إخفاق تطوير المناهج فى تحمل مسئولية تحقيق خصائص كل من المتعلم والمجتمع والكون والحياة والمعرفة وفق التصور الإسلامى، يعجزه عن تربية المتعلم تربية إسلامية. بل يكوّن منه فردا غير الذى

نريد، لمجتمع غير الذى نريد، لحياة غير التى نريد، وبمعرفة غير التى نريد. لهذا يكون شخصاً غريبا على قومه وإن كان منهم ويعيش بينهم ويطعم من طعامهم ويسقى من سقياهم، وفى هذا بلاء للأمة الإسلامية عظيم وإضعاف للوعى الإسلامى عند الفرد.

وغاية التربية الإسلامية تختلف عن غاية التربية غير الإسلامية. فالتربية الإسلامية تربية ربانية غايتها تحقيق منهج الله فى الأرض، وفى سبيل تحقيق هذه الغاية فإنها تعمل على إيصال المتعلم إلى درجة الكمال الإنسانى بحيث يكون فى أفضل أحواله التزاما بمنهج الله وعملا على عمارة الأرض لصالح الخلق جميعا، وفاء لواجب استخلاف الله له فيها. كما أن غايتها تكوين المجتمع النافع لأعضائه، ولجميع المجتمعات البشرية كلها، ناشراً الخير لذاته، أى أن التربية الإسلامية تعمل على تحقيق الخير المطلق من خلال الفرد والمجتمع دون اعتبارات تفرق بين الأفراد أو المجتمعات أيا كانت، وتستمد خبراتها من علم الله، النافع بالضرورة.

والتربية الإسلامية بهذه الغاية الفريدة توحد أمة الإسلام على الخير والبر وتنمى الوعى الإسلامى إلى أقصى درجاته، وما تفرق المسلمون إلا من بعد أن حادوا عنها، واستوردوا أنماطا تربوية فرقتهم شيعا فاختلفوا وتشاحنوا وتباغضوا وتقاتلوا، مع أن تربيتهم الإسلامية تأمرهم بالتواد والتراحم والتكافل والتعاون على البر، وحذرتهم من التعاون على الإثم والعدوان.

لذلك، فإن خلاصة القول أن تطوير المناهج ينبغى أن يحقق أمرين أساسين:

الأول : تنقية ثقافة أبناء المسلمين ومساعدتهم على التخلص من التلوث الثقافى والتربوى الذى لحق بهم من التربية غير الإسلامية.

الثانى: العمل على تربية أبناء المسلمين تربية إسلامية وتنمية الوعى الإسلامى لديهم.

ثانياً : يبنى تطوير المنهج على نتائج تقويمية:

إن تطوير المناهج الدراسية يتعلق بمنهج قائم بالفعل . ولذلك، فإن الكشف عن واقع هذا المنهج من حيث مواضع القوة والضعف فيه ومن حيث حاجته إلى التحسين، تكون ضرورة لا غنى عنها قبل البدء فى تطويره . وهذا لا يتم إلا من خلال عملية تقويم شامل لهذا المنهج.

ولا يقف تطوير المنهج عند مجرد علاج نقاط الضعف التى يعانى منها المنهج المراد تطويره ـ كما يكشف عنها التقويم ـ ولكن ينبغى أن يشمل التطوير خطة للوقاية من عوامل الضعف التى تعرو هذا المنهج. كما ينبغى أن ينهض التطوير بالمنهج نهضة شاملة. وهذا كله لا يمكن إنجازه على الوجه الصحيح، إلا إذا أُسِّسَتْ له عملية تقويم علمى لمختلف مكوناته.

بالإضافة إلى ما سبق، لا يزال هناك مهمات مختلفة للتقويم فيما يتعلق بعملية تطوير المنهج. فالمنهج الدراسى يتأثر بعوامل كثيرة يتناولها التغير كل يوم، ومن ثم لا مناص من أن تواكب المناهج - على وجه العموم - هذا التغير. من أمثلة هذه العوامل: التغير الاجتماعى، والتقدم العلمى والتقنى، وسرعة الاتصال وتزايد أهمية مراكز المعلومات، هذا إضافة إلى التدفق الإعلامى الذى يحمل إلينا قيما غازية وأخلاقا دخيلة وأنماط حياة غريبة. آثار هذا كله لا بد من أن تخضع للتقويم قبل البدء فى تطور المنهج. فماذا يؤخذ منها وماذا يترك؟ وإلى أى حد؟ ومتى وأين وكيف تستثمر؟ وكيف يمكن أخذ الحيطة من بعض هذه العوامل؟ ... إلى غير ذلك من الأسئلة التى تطرح نفسها أثناء سير عملية التطوير، ولا يجيب عليها سوى التقويم المتابع لها.

ولا يزال هناك مهمات أخرى للتقويم تسبق البدء فى عملية تطوير المنهج، هى فى الواقع عملية تقويم تمهيدى أو استطلاعى، لأنها تهدف إلى تقويم الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لعملية التطوير للوقوف على مدى وفائها بمتطلبات التطوير، وتحديد الحاجات الجديدة المطلوب إعدادها تمهيداً للبحث عن مصادرها وإعدادها فى الوقت المناسب، وبالكم المطلوب والنوع المتوقع.

وهكذا نلاحظ أن عملية التقويم تصاحب تطوير المناهج. فهى تمهد لها وتستمر معها وتقف على كفاءة مخرجاتها، وتمهد لعملية تطوير جديدة.

ولكن التقويم يمكن أن يعنى بالحقائق وحدها دون غيرها من مكونات المادة الدراسية. فكل مادة دراسية لها مكونات أساسية هى: المفاهيم والحقائق والمهارات والتطبيقات. وغنى عن القول أن عملية التعليم والتعلم الجيدة تشمل جميع هذه المكونات فى توازن وتكامل، لأن المفاهيم هى أساس الحقائق، والتطبيقات هى التى توظف كل من المفاهيم والحقائق والمهارات فى مواقف تعطى المادة الدراسية فعاليتها وحيويتها، سواء فى داخل المادة نفسها أم فى نشاطات الحياة اليومية. وهكذا تكون كل من المفاهيم والحقائق والمهارات والتطبيقات سلسلة تعليمية متكاملة، إذا فقدت حلقة منها تصبح منقوصة. بناء عليه، فإن عناية التقويم بالحقائق وحدها تجعله هو الآخر - منقوصا، ومن ثم يؤسس لتطوير المنهج تطويرا جزئيا، فيكون تطويرا غير سليم.

ومن حيث التحصيل يمكن أن يعنى التقويم بالاستدعاء فقط، وهذا يقود ـ بالضرورة ـ إلى تقليص عملية التعلم من جانب المتعلم إلى الاستظهار والحفظ، وإهمال المستويات الأخرى من التحصيل، فمستويات التحصيل متعددة، أدناها الاستدعاء وأعلاها الابتكار مرورا بالفهم والتحليل والتركيب والتقويم، ولكى يكون التقويم شاملا لمستويات التحصيل كلها لا بد وأن يغطى جميع هذه المستويات لكى يشمل سلم التحصيل كله. وإذا توقفت عند مستوى معين ولم تبلغ الإبداع، فإنها تكون قد تجاهلت جوانب مهمة فى عملية التعلم، وتكون فى الوقت نفسه قد أسست لعملية تطوير معيبة.

ويمكن أن تشمل عملية التقويم جميع مكونات المادة الدراسية وجميع مستويات التحصيل، ومع ذلك لا تحقق المرتجى منها. وذلك حين تستخدم أسلوبا واحدا أو الأسلوب غير المناسب. فاستخدام أسلوب أو أداة واحدة للتقويم لا يعطى نتائج يمكن الاعتماد عليها - وبخاصة فيما يتعلق بتطوير

المنهج نظرا لأن المتعلمين يختلفون فى قدراتهم على الاستجابة لمختلف أساليب التقويم:

فالبعض يجيد الاستجابة للإختبارات الشفوية. والبعض يجيد الاستجابة للاختبارات الموضوعية وليس كذلك بالنسبة لاختبارات المقال، فى حين يجيد آخرون الاستجابة لاختبارات المقال هذه. هذا التفاوت بين الطلاب فى الاستجابة لأساليب التقويم يجعل التقويم الجيد لاستخدام أسلوبا واحدا، ولكن يستخدم أساليب متنوعة لكى يعطى فرصا متكافئة للطلاب، وبذا تكون نتائجه أكثر موضوعية فتكون أساسا جيداً لتطوير المناهج.

وقد تحقق عملية التقويم جميع الخصائص الجيدة السابق ذكرها، ولكنه لا يكون صادقاً، بمعنى أنه لا يقوم المطلوب تقويمه بالتحديد. وهذا يحدث عندما يدخل القائمون على التقويم عوامل غير تلك المقصود تقويمها. كأن يَجْعَلَ جمال الخط أو تنسيق الإجابة من أسس تقويم إجابة المتعلم فى الجغرافيا أو الفيزياء. إذا حدث هذا، دون معرفة المتعلم أن جمال الخط وتنسيق الإجابة من عوامل تقويم إجابته، فإن نتائج التقويم لا تكون صادقة ولا تكون بذلك - أساسا جيدا لتطوير المنهج.

ولا يزال هناك محاذير أخرى بالنسبة للتقويم ينبغى تلافيها، مثل عدم تحرى الأساليب العلمية فى تحليل البيانات، واستخلاص النتائج، وتفسيرها، فحين لا تُستخدم الأساليب العلمية لا يمكن الوصول إلى الموضوعية المطلوبة، ومن ثم تكون نتائج التقويم أساسا صالحا لتطوير المناهج تطويرا سليماً.

وفى جميع الأحوال، لا =بد للتقويم من منارات ترشده فى جميع مراحله، وتحدد مجاله، وتوجهه الوجهة الصحيحة. تلك هى الأهداف المراد تحقيقها من المنهج الدراسى. فللمنهج أهداف يتم تخطيطه فى ضوئها، ويتم تنفيذه على أساسها، ويتم تقويم مخرجاته بناء عليها. هذه الأهداف ينبغى أن تكون أساس عملية التقويم إذ إنها أساس سليم لحسن توجيه التقويم، وبناء على هذا تكون

صالحة لتقوُم عليها عملية تطوير المنهج الدراسى؛ وذلك لأن تطوير المنهج الدراسى-بغض النظر عن المادة الدراسية التى يتناولها والمرحلة التى يقع فيها - إنما يهتم بتخطيط الفرص التعليمية التى تعطى الطلاب أفضل فرصة يحققون بها التقدم تجاه الأهداف المرجوة.

وهناك آراء ترى أن تطوير المناهج يشمل ثلاث حلقات متصلة متتابعة:

الحلقة الأولى منها هى: التعرف على أهداف المنهج الذى يراد تقويمه من حيث كونها أساسا لتقويم هذا المنهج.

والحلقة الثانية هى: عملية تقويم المنهج.

أما الحلقة الثالثة فهى: القيام بعملية تطوير المنهج وهى تبنى على نتائج التقويم. ولكل من هذه الحلقات خصائصها التى ينبغى توافرها لكى تؤتى أكلها، وإذا ما أصاب العطب إحداها فإنه يؤثر سلبا على تطوير المنهج الدراسى.

وفيما يلى نلخص أهم وظائف التقويم بالنسبة لعملية تطوير المناهج:

- التقويم القبلى أو التمهيدى، ووظيفته الوقوف على مدى صلاح الإمكانات المتوافرة للبدء فى عملية التطوير.
- التقويم البنائى، وهو الذى يتم أثناء تطوير المنهج ووظيفته الوقوف على مدى توجيه مراحل عملية التطوير نحو أهداف التطوير، ومدى اقترابها منها أو بعدها عنها.
- التقويم النهائى وهو الذى يتم فى نهاية عملية تطوير المنهج ووظيفته الوقوف على مدى تحقيق أهداف التطوير.
- التقويم التتبعى وهو الذى يصاحب المنهج المطور للتأكيد من استمرار صلاحية تحقيق أهدفه.

وهكذا، تتضح أهمية التقويم فى عملية تطوير المنهج ، فعليه تبنى ويصاحبها فى

مختلف خطواتها ثم يقف فى النهاية على مخرجاتها ويتابعها، إضافة إلى أنها توفر معلومات عن هذه العملية لكل المعنيين بها، والمهتمين بشأنها.

ثالثًا: أن يكون التطوير هادفًا ومرنًا ومستمرًا مع مراعاة التطورات العالمية:

الأهداف هى المنارات التى ترشد العملية التعليمية - على وجه العموم - من بدايتها إلى نهايتها. وكذلك الأمر بالنسبة لتطوير المناهج. ففى ضوء الأهداف يتم تخطيط عملية تطوير المناهج، وعلى أساسها يتم تقويم نتائج هذه العملية، وتظل الأهداف هادية لعملية تطوير المناهج فى مسيرتها. فأهداف أى عملية تعليمية هى الصورة التى يتوقع أن يكون المتعلمون عليها فى نهاية هذه العملية. وبناء على هذا، فإن أهداف تطوير المناهج تحدد الصورة التى يتوقع أن يكون المتعلمون عليها فى نهاية عملية التطوير، ولذلك، فإنه لا بد من تحديد أهداف معينة لعملية تطوير المنهج، تتجه العملية برمتها إلى بلوغها. وهذا يؤدى إلى أن أهداف التطوير ينبغى أن تشتق من المصادر الصحيحة، وأن تتوافر فيها الخصائص التى تجعل منها أهدافا صالحة للتأسيس لعملية تطوير جيدة.

ومن أهم المصادر التى ينبغى أن تشتق منها المناهج عموما، ومناهج التطوير على وجه الخصوص: القرآن الكريم والسنة المطهرة والمتعلم والبيئة والمادة الدراسية والتطورات التربوية المعاصرة. فلكل من هذه المصادر قيم وخصائص وإمكانات لابد وأن تكون من بين مقومات أهداف التطوير. فلا يمكن أن تشتق أهداف فى المجتمع دون الأخذ فى الاعتبار ما جاء فى كل من القرآن والسنة عن الإنسان والكون والحياة والمعرفة:

ومن أهم الخصائص التى ينبغى أن تتوافر فى أهداف تطوير المناهج تغطيتها لجميع المجالات والمستويات. فهناك المجال المعرفى وهو الذى يتعلق بالمعلومات، والمجال النفسى الحركى وهذا يتعلق بالمهارات الحركية، والمجال العاطفى وهو يتعلق بأمور مثل القيم والكراهية والتقبل. والمستويات التى

نقصدها هنا هى مستويات التحصيل وهى الاستدعاء والفهم والتحليل والتركيب والتقويم والابتكار. فلا ينبغى أن تقتصر الأهداف على استدعاء المعلومات الذهنية كما لا ينبغى أن تقتصر المناهج على تكوين القيم والاتجاهات والميول المرغوبة وتعديل غير المرغوبة منها، وأن تكوِّن قناعات عند المتعلمين بما هو خير وبر.

ومن أهم ما ينبغى أن يتوافر فى أهداف تطوير المناهج أن تكون صياغتها دقيقة وإجرائية. فمثلاً، إذا صغنا هدفا على النحو " أن يظهر الطلاب تقديرا تجاه الآخرين"، فإن المدلول السلوكى لهذا الهدف يكون غامضاً، ويُختلف فيه اختلافا كبيرا، ولكن إذا كانت صياغته على نحو أن الطلاب:

أ ـ ينصتون إلى آراء الآخرين فى مجموعتهم.

ب ـ يساعدون أعضاء مجموعتهم وينفذون المهام الموكلة إليهم من قبل الجماعة.

ج ـ يتحمسون لأنشطة خدمة المجتمع المحلى.

د ـ ينتقدون الممارسات الاجتماعية التى يظهر فيها نقص الاعتبار تجاه الأفراد.

بهذا يكون المدلول السلوكى واضحاً، ويسهل متابعة ما إذا كان الهدف قد تحقق بالفعل أم لا.

وينبغى أن يكون تطوير المناهج عملية مرنة حتى تسمح بالتعديلات المحدودة أثناء مسيرتها. فبدون هذه المرونة يصبح تطوير المناهج جامدا لا يسمح بإدخال أية تعديلات مهما كانت بسيطة. وهذا لا يتفق مع خصائص التربية فى عصر تتسارع فيه التغيرات فى مختلف مكونات المنهج ومصادره والمؤثرات فيه.

من هذا يتضح أن نجاح التطوير التربوى يتوقف على مدى قدرته على التكيف مع التغيرات العديدة التى يشهدها مجال التطوير، كالتغير فى المجتمع أو المادة الدراسية أو فى التطبيقات التربوية أو التقنية، وهى تغيرات متوقع حدوثها نظرا لطبيعة العصر المتسم بالتقدم الدائم فى مختلف المجالات.

كما يتضح أن التطوير المنقول من الغير لن يكتب له النجاح لأنه قد لا يتفق مع الظروف المحلية فى المجتمع، ولا مع العوامل التربوية المحلية التى سوف ينفذ فيها، ولا مع خبرات المعلمين الذين سوف تعتمد عليهم عملية التطوير. هذا النقل يكون - بالضرورة - سببا فى عدم مرونة عملية التطوير إذ إنها تكون كالعضو المنقول إلى الجسم، إما أن يرفضه الجسم كلية أو يأخذ وقتا طويلا لكى يتكيف مع الجسم ويفقد المرونة تماما فى هذه الفترة، ويصبح بهذا تطويرا متخلفا.

ولا يتصور كثيرون الأسلوب الذى به يمكن أن تحتفظ عملية تطوير المناهج بمرونتها، ويتصورون أن الإصرار على توافر هذه الخاصية قد يصيب المنهج بالتفكك والاضطراب. وللكاتب رأى مخالف، ففى مكونات المنهج ما يسمح بحرية كبيرة فى التغيير، هى: طرائق التدريس والتقنية التربوية والنشاط الطلابى والتقويم. إضافة إلى هذا، فإن الأهداف والمحتوى هما أيضاً يتسمان بمرونة يمكن من خلالها إدخال بعض التعديلات المحدودة. وهكذا يتمتع المنهج بمرونة كافية فى تطويره.

بالإضافة إلى المرونة ينبغى أن تكون عملية تطوير المنهج عملية مستمرة لا تتوقف، فهذا الاستمرار ضرورة يفرضها ما يحدث فى المجتمع من تغيير، فكما ذكرت ورقة تطوير وتحديث التعليم فى مصر١٩٩٧، مشيرة إلى المناهج بأنها: تمثل عنصرا أساسيا من عناصر التعليم، فهى مرآة تعكس ظروف المجتمع الذى تخدمه، وتحقق أغراضه، وتترجم مواريثه الاجتماعية، وتواجه نظمه واحتياجاته الاقتصادية، واتجاهاته السياسية، وبقدر ما يصيب المجتمع من تغيرات فى هذه المجالات بقدر انعكاسات ذلك فى مناهج التعليم. وما دامت هذه العوامل متطورة ومتغيرة فلا مفر من إعادة النظر فى المناهج ومراجعتها بين حين وآخر.

وعلى وجه العموم، فإن استمرار تطوير المناهج يرجع، ليس فقط إلى استمرار التغير فى مصادره المتغيرة: المجتمع والمتعلم والمادة الدراسية، ولكن - أيضا - إلى التطور التربوى المستمر الذى ينعكس على عناصر المنهج فيكسبها

نموا وتطورا مستمرين.

وهكذا نلاحظ أن من أهم أسس عملية تطوير المناهج أن تكون عملية هادفة فيتحدد لها أهداف خاصة بها تتسق مع الأهداف الصالحة للمنهج المراد تطويره وأن تكون مرنة بحيث تتسع للمتغيرات التى تؤثر فى أى من مصادرها، وأن تكون مستمرة بحيث لا تتخلف عن مواكبة المتغيرات التى تتصل بها من قريب أو بعيد.

رابعاً : أن يكون التطوير شاملاً، ومتكاملاً، ومتوازناً، وتعاونياً:

من أهم الأسس التى ينبغى أن تتوافر لعملية تطوير المناهج أن يكون التطوير شاملا، ومتكاملا، ومتوازنا، وأن يكون عملا تعاونيا بين مختلف الأفراد والمؤسسات المعنية به. فالشمول يعنى أن لا يعنى التطوير بعنصر من عناصر المنهج أو بمؤثر من المؤثرات عليه دون بقية العناصر، كأن يعنى بالمحتوى ويهمل طرائق التدريس، أو يعنى بالمعلم ويترك الإدارة. ونعنى بالتكامل هنا أن يحدث التطوير فى كل عنصر من عناصر المنهج بما تتلاءم مع التطوير الذى يحدث فى العناصر الأخرى. فمثلاً، لا يحدث تطوير فى المحتوى على أساس مفهوم البنية المعرفية فى حين تكون طرائق التعليم قائمة على أساس الترتيب المنطقى "من الجزء إلى الكل "أو "من الخاص للعام". ونعنى بالتوازن هنا أن يتناول التطوير العناصر بصورة متكافئة، أى يأخذ كل عنصر ما يستحقه من الاعتبار فى عملية التطوير، فلا يتجه التطوير إلى المحتوى وطرائق التدريس على حساب تقنية التعليم والنشاط، كما يحدث أحيانا.

وأما أن يكون التطوير عملا تعاونياً، فإن المقصود به هنا أن يتعاون فيه كل من له صلة به. وبهذا التعاون يصبح التطوير مسئولية الجميع تتجمع فيه الجهود وتتكامل فيه الخبرات، ويعمل الجميع على إنجازه.

وللشمول جوانب عدة ينبغى توافرها:منها ما يخص المحتوى، ومنها ما يخص طرائق التدريس، إلى غير ذلك من مكونات المنهج. فمن حيث تطوير المحتوى ينبغى أن يشمل جميع المناسب لأعمار الطلاب من متطلبات التربية

الإسلامية المعرفية والسلوكية، وجميع تطبيقات المواد الدراسية المعملية وفى الحياة اليومية وبخاصة فى مجال التقنية، إضافة إلى مفاهيم المواد الدراسية وحقائقها والمهارات المتعلقة بها. ويعنى شمول تطوير المحتوى، الاستجابة لحاجات المجتمع من الخبرات المختلفة وفق إيقاع العصر. فإذا كانت حاجات المجتمع لها أولويات معينة، فإن تطوير محتوى المنهج ينبغى أن يأخذ بهذه الأولويات. ويعنى شمول تطوير المحتوى، أن يجمع بين الجوانب النظرية والعملية، والاتساع والعمق، والمرونة والاستقرار، إلى غير ذلك مما ينبغى أن يشمله تطوير المناهج.

ويعنى شمول تطوير طرائق التدريس أن تشمل أساليب التفكير المختلفة وأسلوب حل المشكلات، ومهارات التعليم الذاتى والمستمر، وتغطى مستويات التحصيل المختلفة بدءا من الاستدعاء إلى الابتكار. ويعنى شمول تطوير طرائق التدريس تغطية مختلف المستويات العقلية للتلاميذ وحاجاتهم واتجاهاتهم وميولهم وخبراتهم. ويعنى شمول تطوير تقنية التعليم والنشاط الطلابى أن يحتوى كل منهما متطلبات الحياة النظرية والعملية وبخاصة الآتى:

المهارات العقلية واليدوية، والفردية والجماعية، والعمل التلقائى والعمل الذى يحتاج إلى تخطيط، والعمل الحر والعمل الموجه، والقيادة والاتباع والنمو العقدى والجسمى والاجتماعى والعقلى والنفسى للمتعلم، والعمل داخل المدرسة وخارجها،.. إلى غير هذا من الخبرات التى يمكن أن يشملها تطوير كل من تقنية التعليم والنشاط الطلابى.

ويعنى شمول تطوير التقويم أن يشمل جميع مكونات المنهج. وأن يغطى جميع قدرات التلاميذ فمن التلاميذ من هو متوسط القدرات ومن هو فوق المتوسط، ومن هو دونه. وان يحيط بجميع مستويات التحصيل وأن يتضمن جميع مكونات المادة الدراسية من مفاهيم وحقائق ومهارات، والجوانب النظرية والعملية، ويستخدم مختلف طرائق التقويم وأساليبه وأدواته، وأن يشمل جميع

خطوات التقويم بدءا بتحديد الأهداف وانتهاء بالوقاية والعلاج، ... إلى غير ذلك من جوانب شمول تطوير التقويم.

والخاصة الثانية التى تشكل أساسا لتطوير المناهج هى خاصة التكامل فما ذكرناه فى خاصة الشمول فى تطوير كل من الأهداف، والمحتوى وطرائق التدريس وتقنية التعليم والأنشطة الطلابية، والتقويم، يمكن أن يحدث بحيث يتطور كل جانب بما يتعارض مع الآخرين، ولا يحدث تنسيق بين هذه الجوانب، الأمر الذى يفقد عملية تطوير عناصر المنهج التجانس المطلوب.

والتكامل بين مختلف المواد الدراسية أمر مهم للغاية بالنسبة لتطوير المناهج. ليس فقط من حيث النواحى التربوية ولكن ـ أيضاً ـ من حيث الجوانب المعرفية والمهارية، فالفيزياء، مثلا، تحتاج إلى خبرات من الرياضيات، لذلك، فأن التكامل والتنسيق بين تدريس موضوعات الرياضيات والفيزياء ضرورة علمية ومهنية وتطبيقية لكل من المادتين، وتكامل مختلف المواد الدراسية مع مناهج العلوم الشرعية أمر ضرورى، فلا تقدم هذه المواد ما يتعارض مع ما تقدمه العلوم الشرعية.

ويعنى التكامل الداخلى، أحيانا، التتابع: ففى بعض المواد نجد خبراتها تتتابع بمعنى أن كل خبرة تعتمد على سابقتها، وكل خبرة تمهد للاحقتها. ونلاحظ هذا فى مادة الرياضيات ونجد أمثلة أخرى فى الفيزياء والكيمياء وغيرهما من المواد الدراسية. وما لم يأخذ تطوير المناهج هذا التكامل الداخلى فى الاعتبار، فإن التطوير يخطئ طريق الصواب.

وهناك جانب مهم آخر من جوانب التكامل ينبغى أن يأخذه تطوير المنهج فى الاعتبار. وذلك هو تكامل عناصر المنهج الدراسى. فكما يتضح من الشكل التالى، فأن عناصر المنهج الست تتكامل مثنى وثلاث ورباع وخماس وسداس.

تكامل عناصر المنهج الدراسى

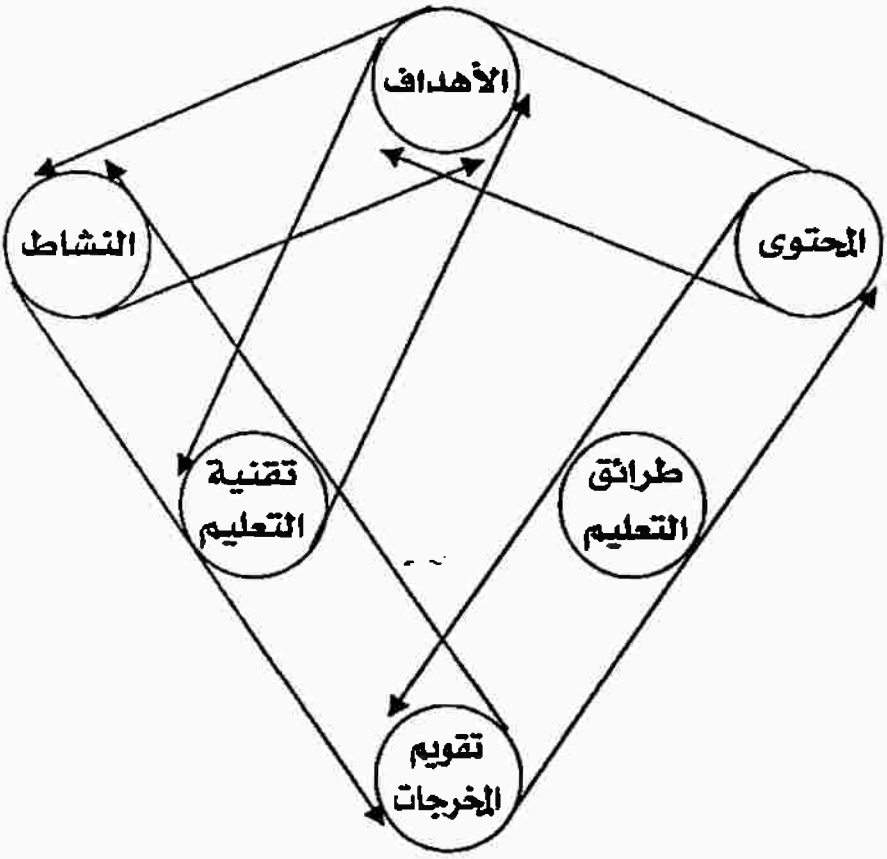

إذ إن كل عنصر منها يؤثر فى الآخر ويتأثر به لدرجة أننا نجزم بأن العناصر الستة تكوِّن نظاما، كل عنصر فيه لا يمكن عزله عن بقية عناصر النظام، والجميع يكونون مركَّبا تربويا أو منظومة تعليمية تتناغم مكوناتها بحيث لا يمكن أن نتناول عنصرا منها دون اعتبار لبقية العناصر.

والخاصة الأخرى التى تؤسس لتطوير جيد للمناهج، هى التوازن فى عملية التطوير. فالتوازن يجعل من الشمول والتكامل عناصر موضوعية وبناءة فى عملية التطوير. وسنوضح ما نريد هنا بمثال عن عناصر المنهج: هب أن التطوير

شمل جميع عناصر المنهج، بهذا تحققت خاصة الشمول. وهب أن التطوير الذى حدث لكل عنصر لم يتعارض مع التطوير الذى حدث لأى من العناصر الأخرى، بل كان مساعدا له. بهذا تحققت خاصتا التكامل والتناسق. فإذا فرضنا أن عنصرا ما مثل طرائق التدريس قد أخذت عناية فى عملية التطوير أكثر مما ينبغى لها، على حساب عنصر أو اكثر من العناصر الخمسة المتبقية، فإن هذا يخل بتوازن عملية التطوير. فكل عنصر ينبغى أن ينال ما يستحقه فقط من عملية التطوير. ولذلك ذكرنا هنا ضرورة التكافؤ - وليس التساوى - بين العناصر فى عملية تطوير المنهج.

فقد يحتاج المحتوى تطويرا أكثر من حاجة طرائق التدريس فى عملية تطوير معينة، وفى عملية أخرى قد ينعكس الوضع فنجد أن طرائق التدريس تحتاج تطويرا أكثر من حاجة المحتوى إليه. فى كلا الحالين ينبغى الوفاء بالحاجات المطلوبة لكل عنصر، وبهذا تتحقق خاصة التوازن المطلوبة.

وهناك مجالات أخرى مهمة بالنسبة لخاصة التوازن منها التوازن بين المنقول والمعقول من المعرفة، وبين العناية بكل من المعرفة والمتعلم والمجتمع، والتوازن بين النظرى من الخبرات والعملى منها، والتوازن بين العمق فى المعرفة واتساعها، والتوازن بين نشاط المتعلم ونشاط المعلم، والتوازن بين مستويات التحصيل، ... إلى غير ذلك من مجالات التوازن فى تطوير المناهج.

بالإضافة إلى خواص الشمول والتكامل والتناسق والتوازن فإن الكاتب يرى أن من أسس تطوير المناهج أن تكون عملية تعاونية. فما لم يشعر جميع من لهم صلة بالمناهج الدراسية بالحاجة إلى تطويرها، وما لم يسهموا فى التخطيط لها وتنفيذها وتقويمها ومتابعتها، وما لم يتحمسوا للعمل على دفعها لتحقيق أهدافها، لن تبلغ غايتها. فما لم يحدث هذا التكاتف والتآزر والتعاون بين المعنيين بتطوير المناهج من الأفراد والمؤسسات، فإن عملية التطوير تفقد دفعا وطاقة للتقدم نحو تحقيق أهدافها بقدر فقدانها من مصادر الطاقة المجمعة

من هؤلاء المعنيين. وتكون الخسارة أشد إذا عارضها بعض هؤلاء المعنيين، الأمر الذى يجعل جزءا من الطاقة الدافعة للتطوير تستهلك داخليا فى رد أفعال المعارضين. وهذه خسارة جسيمة ينبغى العمل على تفاديها كل من يدرك أهمية تطوير المناهج، ويعرف أثرها على تكوين الأجيال وتقدم المجتمعات.

وهكذا نجد الشمول والتكامل والتناسق والتوازن خصائص أساسية لتطوير المناهج، ونجد أن تحقيق هذه الخصائص، يكون أفضل إذا ما تعاون المعنيون بتطوير المناهج من داخل المؤسسة التربوية ومن خارجها على إنجاز هذه العملية بروح الفريق.

خامساً: أن يراعى التطوير خصائص المتعلم وخبراته:

يتبوأ المتعلم مكانا عليا فى العملية التربوية بعامة وفى العملية التعليمية بخاصة. وجميع ما يتم فى دور التعليم على اختلاف مستوياتها من أساليب التربية - ومنها تطوير المناهج - إنما يهدف - بالدرجة الأولى - إلى تنميته تنمية تصل به إلى درجة الكمال الإنسانى. وهذا يتطلب معرفة وثيقة بطبيعته وتكوينه ونموه ووظيفته وأكثر الأساليب كفاءة فى تعليمه.

وللمتعلم مراحل نمو لها خصائص عقلية وجسمية ووجدانية واجتماعية ينبغى أن ينميها المنهج الدراسى التنمية السليمة التى تستثمر طاقات المتعلم إلى أقصى حد ممكن. فمثلا، لكل متعلم قدرات وحاجات وميول ولكل متعلم مرحلة نمو يمر بها. وتختلف هذه الخصائص لدى المتعلم نفسه من مرحلة لأخرى. فحاجات المتعلم فى مرحلة الطفولة تختلف عن حاجاته فى مرحلة المراهقة، وكذلك الأمر بالنسبة للقدرات والميول. ومتطلبات كل من النمو الجسمى والوجدانى تختلف هى الأخرى لدى المتعلم نفسه فى مرحلة نمو عنها فى الأخرى.

وهناك فروق بين المتعلمين فى متطلبات تنمية هذه الخصائص فى مرحلة

النمو نفسها. فإن الله - سبحانه وتعالى - لم يخلق الناس فى مرحلة النمو نفسها بصفات متماثلة، بل خلقهم مختلفين ومتفاوتين فى قدراتهم وحاجاتهم وميولهم واتجاهاتهم، وفى بنيتهم الجسمية وخصائصهم الوجدانية، وغير ذلك من الجوانب فى تكوين الإنسان. وهذا الاختلاف والتفاوت من أسس الحياة السلمية، فهى أساس التنوع والتجديد والابتكار والوفاء بمتطلبات الحياة فى المجتمع.

فعلى سبيل المثال ، فإن الخصائص العقلية والوجدانية التى ينبغى أن تتوافر لدى العلماء - على وجه العموم - تختلف عن مثيلاتها لدى الحرفيين. ليس هذا فحسب، فإن الخصائص التى ينبغى أن تتوافر لدى علماء الشريعة تختلف - فى قدر منها - عن علماء الرياضيات، وهؤلاء يختلفون فى بعض من خصائصهم عن علماء الطب. بل إن أفراد كل فئة من هذه الفئات الثلاث يختلفون - أيضاً - فيما بينهم فى بعض خصائصهم. وينبغى أن ندرك أن المتعلمين الذين تضمهم جدران الجامعة أو غيرها من المؤسسات التربوية متجانسين تماما من حيث ما تعلموا من خبرات ومن حيث ما تشربوا من ثقافات.

هذه الفروق الفردية بين المتعلمين من الاعتبارات المهمة فى المناهج الدراسية ومراعاتها تتطلب اختلافا فى خبرات المنهج كما ونوعا وتنظيما. كما تتطلب تنوعا فى عرض هذه الخبرات فى الكتب الدراسية وفى طرائق التدريس وفى النشاط الطلابى وفى تقنية التعليم، وفى أساليب التقويم، كما تتطلب إيجاد نظام لتوجيه المتعلمين وإرشادهم حتى يمكن توجيه كل متعلم إلى نوع التعليم الذى يناسب إمكاناته.

ولا ينبغى أن يغيب عن بال مطورى المناهج فى الجامعات ـ على وجه الخصوص ـ أن السباق المحموم الذى يجرى بين الأمم اليوم، هو سباق فى تربية العلماء. فكيف يمكن الكشف عن العلماء من بين المتعلمين؟ وكيف

يَحْسُن توجيههم وتربيتهم؟ وكيف يمكن توفير المناخ المناسب لإبداعهم؟ وكيف يمكن استثمار هذا الإبداع الاستثمار الأمثل؟ كل هذه الأسئلة يتحمل المنهج الدراسى النصيب الأوفى فى الإجابة عليها، وتُحدد مهمات لمن يقوم على تطوير هذه المناهج.

ولا ينبغى أن ننسى أن من سمات عصرنا هذا، الاهتمام بالدراسات عن العقل البشرى وصولا إلى حسن استثماره. وكما هو متوقع، فإن نتائج هذه لدراسات تضع على كاهل مخططى المناهج الدراسية ومنفذيها ومطوريها فى وقت الحاضر، أن يعدوا المتعلم ويهيئوه لما قد ينعكس عليه من نتائج هذا الاستشراف. بل ينبغى أن تهيئ المناهج المتعلم للحياة فى عالم متغيرة سماته وطرائق الحياة فيه وطبيعة العلاقات بين أفراده.

مما سبق يتبين أن للمتعلم طبيعة خاصة ووظيفة معينة ومراحل نمو بذاتها لكل مرحلة منها خصائص. وكما ذكرنا فيما سبق، فإن كلا من النمو الجسمى والعقلى والنفسى يختلف من فرد لفرد كما يختلف بالنسبة للفرد نفسه من مرحلة لأخرى. وكل هذا يقتضى عناية واهتمام من القائمين على تطوير المناهج الدراسية.

سادسًا: أن يراعى التطوير حاجات كل من المجتمع والبيئة المحلية ويستثمر إمكاناتهما:

يرى التربويون أن تكون المعاهد التعليمية مراكز إشعاع علمى وحضارى فى البيئة المحلية، وأن تكون مراكز لإعداد القوى البشرية بالنسبة للمجتمع على وجه العموم، وأن تتفاعل مع الحياة فى كل من البيئة والمجتمع أخذا وعطاء، وأن تعمل على حل مشكلاتهما.

ونجد ـ فى الوقت الحاضر ـ أن الحاجة إلى إنهاض مهمات المنهج الدراسى بالنسبة للمجتمعات أشد، وتكون الحاجة أكثر إلحاحا إذا كان هذا المجتمع مسلما، ففى هذه الأيام تشهد المجتمعات المختلفة خلخلة بنيتها لما تتعرض له

من قهر حضارى ليس له من دافع إلا إضعاف هذه البنية وتقويض قواعدها.

وأهم قواعد بنية المجتمع المسلم التى ينبغى أن يعتنى بها تطوير المناهج الدراسية هى:

١ ـ الالتزام بعقيدة التوحيد.

٢ ـ إشاعة التعاون والتكامل بين أفراده وجماعاته.

٣ ـ العمل على تكوين علماء الشريعة القادرين على الاجتهاد لإيجاد حلول إسلامية لما يواجه المسلمين من مشكلات فى حياتهم اليومية.

٤ ـ العمل على تكوين علماء العلوم المكتسبة الذين يعملون على استنفار المجتمع وقيادته نحو الارتقاء فى سلم التقدم المتسارع بين مجتمعات المعمورة.

٥ ـ تكوين المجاهدين القادرين على الجهاد فى سبيل الله وفق المعنى الصحيح للجهاد.

والمهمة الأساسية لتطوير المناهج فى المجتمع، هى مساعدته على استثمار ما أفاء الله عليه من مصادر طبيعية. ما من مجتمع إلا وقد أفاء الله عليه بنعم تتمثل فى صور شتى: منها ما هو فى باطن الأرض مثل البترول والمعادن والمياه الجوفية، وما هو على سطح الأرض مثل الأنهار والبحار والمحيطات والوديان الصالحة للزراعة، وما هو فى السماء مثل الشمس والمطر، والبقية تأتى مع بحوث الفضاء التى تجرى على قدم وساق فى الدول ذات السبق العلمى والتقنى.

ولكى يستثمر المجتمع هذه النعم، فإنه يحتاج إلى مستويات مختلفة من الخبرات المتخصصة، ليس فقط فى مجال الاستثمار، ولكن أيضاً فى إدارة عملية الاستثمار نفسها. خبرات قادرة على متابعة المستحدث وتوظيفه بكفاءة فى التقدم المنشود.

وفى عصر العلم المنهمر والتقنية المتدفقة، لا يمكن إعداد هذه الخبرات عن طريق الممارسة وحدها أو المحاولة والخطأ، ولكن إعدادها يكون عن طريق

مناهج مطورة على أسس علمية وتجريب تربوى وتُرشدها المتابعة المستمرة بالتقويم، كما سبق أن بينا.

ووظيفة هذه المناهج المطورة متعددة الجوانب:

الجانب الأول: هو إعداد الخبرات المختلفة فى التخصصات المتعددة المستويات، كما سبق أن بينا.

والجانب الثانى : تعريف أعضاء المجتمع بهذه المصادر وتوعيتهم بكيفية المحافظة عليها.

والجانب الثالث : توضيح أن هذه المصادر من نعم الله على عباده وأن عليهم أن يشكروه عليها بالحمد والشكر وحسن العبادة وطهارة اليد والبذل والكدح فى سبيل استثمارها وصولا إلى عمارة الأرض وفق منهج الله، ووفاء بواجب استخلاف الله ـ سبحانه وتعالى ـ للإنسان فيها.

والمهمة الأساسية الثالثة لتطوير المناهج فى المجتمع هى توجيه التغير فيه وجهة أخلاقية. فالتغير الاجتماعى المستمر هو سمة المجتمعات الحية فى الوقت الحاضر، إلا أن هذا التغير يمكن أن يقود المجتمع إلى سوء المنقلب، ما لم يتوافق مع قيم المجتمع الأساسية وطبيعة مرحلة النمو التى يمر بها. وللإسلام أسلوبه الخاص فى التغير الاجتماعى، إذ يُرجع أى تغير فى المجتمع إلى المجتمع نفسه. بمعنى أن على المجتمع أن يبذل الجهد، ويشحذ الطاقات ويأخذ بالأسباب ليحدث ما يرغب فيه من تغيير، وما لم يقم المجتمع بهذا، فلا يرجى له تقدم رشيد. فقد قال الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾(١). وتحقيق هذه الدافعية الذاتية، يقع بالدرجة الأولى ـ على مناهج العلوم الشرعية.

بناء على هذا، فإن على مطورى المناهج أن يعدوا لهذا التغيير. وذلك بتهيئة

(١) سورة الرعد، الآية رقم ١١.

الأذهان فى المجتمع وتوعيتها بطبيعة الحركة السريعة لإيقاع الحياة، وضرورة متابعة التقدم بالحركة الدوءب والجهد المتواصل والعلم المناسب. وباستشراف الحاجات المستقبلية لهذا التغيير، وبإعداد الطاقات البشرية التى تقوم به وفق خصائص المجتمع وقيمه، وبما يحقق أهداف التربية المناسبة له، وبتوضيح أن التغيير النافع هو فقط الذى يتم بناء على هذه الخصائص ويحقق هذه الأهداف.

ولذلك، فإن تطوير المناهج الذى يتم عن طريق النقل عن الآخرين دون تبصر، لا يحقق أهداف المجتمع. حقيقة إن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها. لكن ما يسمى بـ"الحكمة" هى ما لا بد وأن تنبع من خصائص هذا المجتمع وتعمل على تحقيق أهدافه. وهذا يعنى أن تطوير المناهج ينبغى أن يتخير من أساليب التطوير وطرائقه وأدواته- سواء كانت مستعارة من الغير أو مبتكرة من القائمين على عملية التطوير- ما يتفق مع أهداف المجتمع، يحقق مع قيمه.

ومن ثم، فإن تطوير المناهج فى المجتمع لا ينغلق دون التقدم الذى يحدث فى العالم ـ على اتساعه ـ فى مختلف المجالات، ولكن المطلوب هو اختيار المناسب منه للحياة فى المجتمع عقيدة وشريعة وعبادة ومعاملات وأخلاقا. وفى هذا الإطار، يتحرك القائمون على تطوير المناهج لمواكبة ما يواجه المجتمع من متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية.

ومن أهم ما ينبغى أن تقوم به عملية تطوير المناهج فى المجتمع أن يواجه هذا التغير الاجتماعى فى مختلف الأقطار الإسلامية نحو التكامل الاقتصادى والثقافى والتربوى والعسكرى والسياسى بخاصة، فإن المجتمعات غير الإسلامية تتحرك نحو تكوين كيانات كبرى وتعمل على تكامل مواردها ومنتجاتها . وبذلك تصبح قوة حاكمة وموجهة لحركة الإنتاج والاستهلاك فى العالم كله، الأمر الذى يجعل العالم الإسلامى على اختلاف أقطاره سوقا لمنتجات هذه التكتلات، ما لم تتعاون الأقطار الإسلامية وتتكامل مواردها

وتتبادل فيما بينها الإمكانات البشرية والمادية سواء أكانت طبيعية أم بشرية. ونقطة البداية فى هذا العمل الكبير هى المؤسسات التربوية من خلال مناهجها الدراسية تخطيطا وتنفيذا وتطويرا.

والمهمة الأساسية الرابعة لعملية تطوير المناهج فى المجتمع تتعلق بما يواجهه المجتمع من مشكلات. فما من مجتمع إلا ولديه من المشكلات ما يحتاج إلى شحذ الهمم نحو إيجاد حلول ناجعة لها. من هذه المشكلات ما هو مزمن مثل مشكلة الأمية، ومنها ما هو مستحدث نتيجة التقدم العلمى والتقنى فى مجال معين من مجالات التنمية، ومنها ما هو مفاجئ مثل ما يحدث نتيجة الحروب التى تحدث على غير توقع كما حدث فى غزو العراق للكويت. هذه المشكلات تفعل فعلها فى المجتمعات تعويقا لمسيرتها وتبديدا لطاقاتها.

لذلك، فإن إيجاد حلول لهذه المشكلات من أهم ما ينبغى أن يتصدى له تطوير المناهج. فبالنسبة للمشكلات المزمنة مثل مشكلة الأمية أو تلوث البيئة فإن إسهام المنهج فى حلها يكون عملا مستمرا لمناهج جميع المؤسسات التربوية ـ ومنها الجامعة ـ إلى أن يقضى على المشكلة تماما. وذلك بالعمل على التوعية بوجودها، والوقاية منها، والإسهام فى حلها عن طريق إعداد برامج تهدف إلى القضاء عليها سواء من خلال محتوى المنهج أو من خلال النشاط الطلابى.

أما المشكلات ذات الطابع المفاجئ مثل الحرب غير المتوقعة، فيرى الكاتب أن يكون إسهام المنهج فيها فوريا، ويمكن أن يتم هذا من خلال كل من النشاط والتقنية التربوية. فكلاهما من مكونات المنهج التى تتمتع بمرونة فائقة، ويمكن تعديل برامجها دون إخلال بوظائف المنهج وأهدافه، وفى هذا الحال، يمكن أن يسهم المنهج بتقديم برامج فى التدريب العسكرى، والدفاع المدنى، والإسعافات الأولية، ومقاومة الحرب النفسية والشائعات، والعمل على المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية، والاشتراك فى حراسة المنشآت الإنتاجية

والخدمية، والتعاون فى ذلك مع المساجد والمؤسسات الإعلامية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن تكامل إمكانات المجتمع المسلم فى مختلف أقطاره، يساعد على حل المشكلات فى جميع أقطار هذا المجتمع. لهذا، فإن من بين مهمات المناهج الدراسية ترسيخ مفهوم التعاون والتكافل بين المسلمين أفرادا وجماعات، ووحدة الهدف والمصير بالنسبة للعالم الإسلامى كله والمحافظة على حيوية هذا المفهوم فى نفوس أبناء الأمة الإسلامية، وتعريف أبناء كل قطر بظروف القطر الآخر، وإشعارهم بأن هذه الأقطار جميعا تنتمى إلى الأمة الإسلامية. ولا بد من أن تتعاون على إحداث ذلك ـ بالإضافة إلى الجامعة ـ المؤسسات الإعلامية والثقافية والاجتماعية.

وتواصل الجامعة مع البيئة المحلية أمر ضرورى بالنسبة لتطوير المناهج، ففى المؤسسات المتاحة فى البيئة مصادر للخبرات التى يمكن أن تستثمرها المدرسة فى تطوير مناهجها ليس فقط من حيث التخطيط، ولكن أيضا فيما يتعلق بالتنفيذ والتقويم والمتابعة والتوعية بضرورة التطوير ونشر نتائجه. كما أن مؤسسات البيئة المحلية يمكن أن تكون مخزونا إستراتيجيا لعملية التطوير تستمد منه الجامعات المواد والمعدات والأدوات والتسهيلات، ومراكز لتدريب الطلاب، ودعوة قيادات مؤسسات المجتمع وخبرائها للاشتراك فى التخطيط لتطوير المناهج وتنفيذها وتقويمها. وهكذا يكون التعاون بين المؤسسات فى المجتمع والمؤسسات التربوية من أسس تطوير العمل التربوى. ومن المؤسف أن هذا التعاون ـ مع أهميته ـ قلما يؤخذ فى الاعتبار بالقدر المناسب فى جامعاتنا.

سابعًا: أن يسهم تطوير المناهج فى تنمية المهارات الخاصة باللغة العربية الفصحى عند المتعلمين:

تكون اللغة عادة أداة فهم وإفهام لأفراد المجتمع، كما تكون قناة تواصل وعامل توحيد لأفكار أبناء الأمة وتوجهاتهم، ووعاء لثقافتهم، وعامل تجانس

والتقاء لعلوم الأمة وفنونها وعناصر حضارتها، ومبشرا لتقدمها بين الأمم، ومؤشرا لريادتها فى ركب الأمم المتقدمة. لذلك، نجد اللغة الإنجليزية اليوم تحمل الثقافة الأمريكية والأوروبية إلى آفاق العالم وكانت اللغة الفرنسية فى الماضى القريب هى المبشرة بالحضارة الغلابة والثقافة المتقدمة. وغدا، قد نجد اللغتين الألمانية واليابانية قد احتلتا مكانهما على مسرح الحياة المتطورة الرائدة. وهكذا، تكون اللغة وعاء للحضارة ورسولا للتقدم، إضافة إلى أنها من أهم عوامل توحيد المجتمعات وتماسكها وحمايتها من التفكك والتشرذم الثقافى. هذا عن اللغة، أية لغة لأى قوم.

أما اللغة العربية فلها شأن آخر. فبالإضافة إلى ما سبق كله، فإن القرآن قد أنزل بها، وبها سجلت السنة المشرفة كما سجل التراث الإسلامى كله، علومه وفنونه وآدابه. بل، إن جانبا كبيرا من الفنون الإسلامية اختصت به اللغة العربية. لذلك، فمن يريد أن يصيب الأمة الإسلامية فى دينها وثقافتها وحضارتها وتاريخها، فإن من أهم الأساليب الفعالة لإنجاز هذا أن يضعف صلة أبنائها باللغة العربية. بهذا يقيم بين المسلمين ومنابع دينهم وثقافتهم وحضارتهم وتاريخهم سدا منيعا.

والأمثلة على محاولة مسخ الشخصية الإسلامية من خلال الغزو الثقافى بعامة واستبدال لغة أخرى باللغة العربية بخاصة متعددة. فعلت فرنسا هذا فى بلاد المغرب العربى حين استبدلت اللغة الفرنسية باللغة العربية. فرغم رحيل الاستعمار الفرنسى منذ عشرات السنين، فإن هذه البلدان لا تزال تجاهد لتستعيد لغتها وثقافتها. وفعل هذا كمال أتاتورك فى تركيا حين استبدل فى الكتابة بالحروف العربية الحروف اللاتينية، الأمر الذى باعد بين الشباب التركى والقرآن ـ على وجه الخصوص ـ والثقافة الإسلامية على وجه العموم، ولولا إصرار المخلصين من أبناء الشعب التركى لكانت هذه قاضية على هويته الإسلامية. وفعل هذا الاستعمار فى بعض بلدان أفريقيا مما أسهم فى انحسار

المد الإسلامى فى كثير منها.

ونجد مثالا ثانيا عن محاربة لغة القرآن فى البلدان التى تكتب لغتها بالحروف العربية. ففى باكستان، وهى بلد مسلم تستخدم اللغة الأردية من حيث كونها اللغة الأم، وتكتب هذه اللغة بالحروف العربية، وهذا يجعل تعلم اللغة العربية بالنسبة لمن يجيد استخدام الأردية قراءة وكتابة أمرا ميسورا. ولكى يباعد الاستعمار الإنجليزى بين أبناء باكستان ولغة القرآن، عمل بكل الوسائل بأن يجعل لغته الإنجليزية من لغات المعاملات الرسمية، كما جعلها فى الهند وباكستان لغة علية القوم والمثقفين حتى يتشبعوا بثقافة الاستعمار ويتمسكوا بلغته. وبذلك، ضرب عصفورين بحجر واحد: الأول، أنه مكن لثقافته أن تسود، والثانى: أنه باعد بين المسلمين فى هذه البلدان ولغة القرآن.

والصورة فى العالم العربى أشد قسوة وإيلاما. فقد تعرضت الأقطار العربية للغزو الثقافى كما بينا بالنسبة للمغرب العربى. أما بالنسبة للمشرق العربى فإن الصورة لم تختلف من حيث النوع، وإن اختلفت من حيث الدرجة. فقد اتخذ الغزو الثقافى مداخل أخرى أشد تحطيما للغة العربية بين قومها، وفى مهدها. من بين هذه المداخل المبالغة فى تشجيع اللهجات العامية المحلية، وبهذا أصبح العرب عربانا، لكل لهجته الخاصة التى تبدو عربية ولكنها ليست بالعربية، وظهر على الساحة الأدبية ما يسمى بالشعر النبطى، وهو أيضا بعيد عن لغة القرآن، ويرتبط بالعامية المحلية، وأصبح لهذا الشعر رواده ومريدوه من الأدباء. بل ظهرت أصوات تهاجم الشعر العربى الذى يتخذ من الفصحى منهلا له من حيث التراكيب والضبط النحوى والوزن والقافية، وغير ذلك مما يجعل من لغة الشعر خادمة للغة القرآن الكريم. واتهمت هذه الأصوات الشعر العربى بالصعوبة وعدم الفهم، أما الشعر العامى فيرون أنه سهل الفهم ميسور الإدراك.

ولم تقف مأساة العالم العربى فى لغته عند هذا الحد. فقد امتد إهمال لغة القرآن إلى دور التعليم والإعلام، وهذا هو المدخل النافذ إلى تحطيم الشخصية

المسلمة فى داخل الشباب والطلائع من أبناء الأمة الإسلامية. فمن يشاهد برامج التلفاز أو يستمع إلى البرامج الإذاعية فى الكثير من البلدان فى عالمنا العربى، يجد أن برامج كثيرة تقدم باللهجة العامية، فالمسرحيات والتمثيليات وبرامج المرأة وبرامج الأطفال وغيرها كثير، يقدم باللهجة العامية. بل إن بعض برامج الأطفال تقدم بلغة أجنبية.

ولكن مما يزيد الطين بلة أن ما يذاع فى كل من الإذاعة المرئية والمسموعة من أحاديث أو بيانات أو خطب المسؤلين يكون معظمه بالعامية، وأن نشرات الأخبار التى يتوقع أن تكون لغتها خالية من الأخطاء اللغوية مليئة بالأخطاء النحوية. ولم تتخلف الصحف والمجلات عن ركب تشويه اللغة العربية والانصراف عنها، فهى الأخرى حافلة بما يصفع العيون والعقول المدركة للأهداف التخريبية لهذا الركب بما يجد فى سطورها من أخطاء فى لغة القرآن، من حيث النحو والتراكيب وغيبة الصور الجمالية، وخلط العربية بالعامية. والسلسلة طويلة، لا يمكن أن نحيط بها فى هذا الحيز .

ولكن المأساة الحقيقية تقع على دور التعليم، فى المدارس والجامعات. نعم، المأساة الكبرى فى مؤسسات التعليم التى يتوقع منها الغيرة على اللغة وحمايتها ونشرها وتصحيح أخطاء الغير فيها. نعم، مأساة لغة القرآن تتحرك على قدمين من دور التعليم إلى كل بيت، إلى كل مؤسسة حكومية، إلى كل ركن من أركان المجتمع فى كل بلد عربى. أليس طلاب المدارس والجامعات أبناء الأسر فى المجتمع؟! أليسوا هم من سيتسلم الأعمال فى الغد القريب أو البعيد فى دواوين الحكومة؟! أليسوا هم قادة المجتمع فى المستقبل؟!.

ولننظر ماذا يتم فى تعليم تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات، وأثر هذا على تعليمهم لغة قرآنهم. ولنبدأ بالمعلم فمن المعروف أن أثر المعلم فى العملية التعليمية كبير. وليس مبالغة إذا قلنا أنه أشد تأثيرا على التعليم ممن سواه وما سواه من عناصر المنهج الدراسى وعناصر العملية التعليمية كلها. فى ديار

العرب، المعلم لا يقيم وزنا للغة العربية فى تدريسه ـ بل إنه لا يستطيع ولو حرص بوضعه الحالى ـ أن يستخدمها فى تدريسه، لأنه بكل بساطة لم يُعد لهذا. وكذلك الأمر بالنسبة لبقية عناصر المجتمع التعليمى، إذ لم يعد أحد منهم قادرا على استخدام اللغة العربية أثناء تأدية عمله. والنتيجة منطقية، بأن يستخدم الجميع العامية، لغة للاتصال فيما بينهم، وبينهم من ناحية والمتعلمين من ناحية أخرى. وهكذا، يجد المتعلمون أنفسهم غارقين فى بحر العامية: ففى المدرسة المعلمون يُعلِّمون بالعامية داخل الفصول الدراسية، وبقية عناصر المجتمع التعليمى يتحدثون إليهم بالعامية، وفى الأسرة يتحدثون بالعامية، ووسائل الإعلام هى الأخرى تقدم لهم معظم برامجها بالعامية، وحتى أسماء الحوانيت والشوارع يجدونها فى كثير من الأحيان إما بالأجنبية الدخيلة أو بالعامية الطاغية على حياتهم. بناء على ما سبق، لم يبق لتعلم اللغة العربية سوى حصص تدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية فى خطة الدراسة، وحتى هذه ليست خالصة للغة العربية، فالمدرسون ـ إلا من هدى الله ـ يُدرِّسون بالعامية.

إذن، والحال على هذا النحو، فقد أصبح وضع تعليم اللغة العربية فى المدارس والجامعات أقل من تعليم اللغة الأجنبية فى ديار العرب. بل إن اللغة الأجنبية تتبوأ مكانا أكثر حظوة فى الجامعات، إذ بها تدرس علوم بكاملها. أما لغة القرآن فيدَّعون أنها لم تعد قادرة على التعبير عن علوم العصر. وهكذا تتسيد اللغة الأجنبية على اللغة العربية فى عقر دارها. لذلك، لا غرابة فى أن نجد مثقفى العالم العربى يجيدون التحدث باللغة الأجنبية أكثر من إجادتهم التحدث بالعربية. ولو أن اللغة العربية هى لغة العرب فحسب لهان الأمر، ولكن عظمت البلوى لأنها لغة القرآن والسنة والتراث الإسلامى كله، وبضعفها يضعف الاتصال بمصادر الإسلام. الأمر الذى يترتب عليه ضعف الدين فى نفوس أبنائه، والبقية لا تحتاج إلى توضيح لأنها تسعى بين ظهرانينا صباح مساء، وتفعل فعلها فى إبعاد أبناء الإسلام عن دينهم الحنيف.

ثامنًا : أن يستثمر التطوير التقدم التربوى:

إن التقدم التربوى غير المشهود من قبل قد جعل التربية ميدان سباق بين الأمم، فما وضع الدول المتقدمة مثل اليابان وأمريكا وألمانيا فى مواقع القيادة فى العالم إلا سبقهم التربوى. وعلى سبيل المثال، لقد بلغ الحرص فى الولايات المتحدة الأمريكية على تقدم نظامها التربوى أن جاء فى التقرير المعنون «خطاب مفتوح إلى الشعب الأمريكى، أمة معرضة للخطر، حتمية التغيير» جاء فى هذا التقرير أنه لو قامت قوة معادية بغرض إحداث أداء تعليمى قليل الجودة على الشعب الأمريكى لاعتبر ذلك مدعاة للحرب.

ويذكر التقرير نفسه أن التربية هى أساس إعادة توزيع القدرات فى العالم. فقد جاء فى هذا التقرير:

... ولا يكمن الخطر فقط فى أن اليابان تنتج سيارات أكثر كفاءة من السيارات الأمريكية، وأن صادراتها تحظى بدعم حكومى لدوام تنميتها وتطويرها، ولا أن فى جنوب كوريا قد بنى حديثا أكبر مصنع ذى كفاءة لصناعة الصلب فى العالم، ولا أن الأدوات والمعدات الأمريكية التى كانت يوما فخر العالم تستبدل بها اليوم منتجات ألمانية، بل إن الأمر يتعدى ذلك كله فى دلالته على أن هناك إعادة توزيع للقدرات الكفؤة المدربة على اتساع رقعة العالم.

ويلاحظ تغير كبير فى تربويات التعليم، فبعد أن كانت نقطة البداية والاهتمام تتعلق بالمتعلم وميوله ورغباته، أصبحت نقطة البداية والاهتمام هى الخبرة التى يحتاجها هذا المتعلم. وسواء نبعت هذه الحاجة من شخصه أو من المجتمع، فإن عليه أن يكتسبها بشرط أن لا تكون فى عملية التعلم قسر أو قهر للمتعلم، ولكن يختار فيها من طرائق التعليم وأساليبه ووسائله وتقنينه ما يجعلها مقبولة وميسورة الاكتساب بقدر المستطاع بالنسبة له.

لذلك، أخذ البحث والتجديد التربوى يتناول الطرائق والأساليب المختلفة لصياغة خبرات المنهج وتنظيمها بحيث يمكن تطويعها بقدر الإمكان للمتعلم.

ولا يزال هناك تطورات أخرى تتعلق بمفوم التعليم ومداه. فقد ظهر التأكيد

على التعلم الذاتى، وعلى الوصول بالتعلم إلى الحد الأقصى. بمعنى أن فترة التعليم لم تعد محددة بأية حدود زمنية، وأصبحت تشمل حياة الإنسان كلها، فطالما كان الإنسان حيا فإنه ينبغى أن لا يتوقف عن التعلم، كما أن المدى الذى يذهب إليه التعلم ينبغى أن يصل بالمتعلم إلى الحد الأقصى من إمكاناته، أى يستنفذ قدراته ومهاراته التى يمكن أن يوظفها فى عملية التعلم.

ولقد أكدت هذا اللجنة التى كتبت تقريرا للرئيس الأمريكى بشأن التعليم فى أمريكا حين ذكرت:

إن هدفنا ينبغى أن يتجه إلى تنمية مواهب الجميع إلى أقصى قدراتها. وتحقيق ذلك الهدف يتطلب أن نتوقع وأن نعين كل الطلاب على بذل الجهد إلى آخر حدود قدراتهم. كما يتطلب وجوب أن نتوقع فى مدارسنا أداء مرتفعا وليس أداء قليل الجودة. كما يتطلب أن يشجع الآباء أبناءهم على استثمار مواهبهم وقدراتهم إلى أقصى ما تسمح به.

وتتفق لجنة اليونسكو مع اللجنة الأمريكية من حيث ضرورة التعلم مدى الحياة. وتضيف ضرورة تنوع خبرات المنهج الدراسى وممارسة الطلاب الاستقلال وتحمل المسئولية، والوعى مما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. وذلك فى وقولها:

«كما يجب إعادة تنظيم المؤسسات التربوية لتوسع من مجال الاختيار أمام الطالب. ولتمكن الأفراد من الانتفاع بتربية مدى الحياة. ويجب أن تقدم المواد الدراسية للطلاب كل حسب ميوله واهتماماته وجهوده، وعلى الطلاب أن يكونوا مدركين وواعين لحقوقهم وواجباتهم وأوضاعهم ورغباتهم. وعلى طرق التدريس القائمة على التسلط أن تخلى الساحة لعلاقات تتسم بالاستقلال والمسئولية المشتركة والحوار».

ففى عالم سريع التغير، ملىء بالأحداث، مفعم بالتغيرات والمشكلات لا بد من أن تمد التربية المتعلم ببساقة متنوعة من الخيارات فى التخصصات والمقررات

الدراسية، لكى يتسع مدى الخبرات وتتنوع بما يقابل الفروق الفردية بين المتعلمين. بل، إن التربية أصبحت-اليوم- مُكلَّفة بأن تعد مجتمعات تنشط وراء التعلم مدى الحياة، وأن تيسر التعلم للجميع ليس فقط داخل المدرسة، ولكن خارجها أيضا. فهذا هو أهم ما يمكن أن تقدمه فى هذا العصر السريع الخطى نحو التغيير. فإن الثورة العلمية-التقنية وسيل المعلومات الهائل المتيسر الآن للإنسان، ووجود شبكات هائلة من وسائل الاتصال والإعلام، مع عديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، قد عدلت كثيرا من صيغ وأشكال ونظم التعليم التقليدية مُظْهرةَ ضعفَ بعضها وقُوَّةَ البعض الآخر. كما وسعت من نطاق التعلم الذاتى، ويسرت فكرة الاكتساب الواعى النشط للمعرفة، بحيث أصبح التعليم الخاص بالصغار والشباب والكبار، يستدعى وجود عدد كبير متنوع من أشكال وأنماط التعليم الخارجة عن نطاق المدرسة، ويشتمل التعليم خارج نطاق المدارس على الكثير من الإمكانات التى يتوجب على كل دولة أن تقدمها لكى تواكب المعرفة المنتظمة الاستعدادات الفردية والمهارات المختلفة. ولهذه الأسباب تركز التربية على فكرتين أساسيتين هما: تربية مدى الحياة، ومجتمع يتعلم باستمرار.

وأخذت طرائق التعليم -أيضا- طريقها للتقدم. من أمثلة المستحدثات فيها "التدريس بالفريق" بغية تكثيف الخبرات للمتعلم، وتوسيع نطاق التفاعل الإنسانى فى الموقف التعليمى. وقد ثبت من نتائج الدراسات التى أجريت فى مجال تطبيق التعليم الفريقى، أن الجو الجماعى فى المؤسسات التعليمية يساعد أفراد المجموعة فى ترقية عواطفهم وميولهم. وتقليل التوترات والمشكلات النفسية، ويقود إلى تحسين علاقتهم بالمعلمَين، وتوسيع دائرة خبراتهم، وازدياد شعوردم بالمسئولية الاجتماعية. كما أن التعليم الفريقى يساعد الأفراد على التغلب على أزماتهم والصعوبات التى تواجههم، والقيام بوظائف وعمليات تعليمية لا تتاح لهم عادة فى النظام التقليدى (معلم وصف) كالاشتراك فى

الملاحظة العلمية، والتحليل والتشخيص، والتقييم.

وتهدف التربية الحديثة إلى تكوين المجتمع الشامل. فإضافة إلى تكوين مجتمع يأخذ أفراده بأسباب التعلم الذاتى المستمر فإنه يستثمر جميع فئاته استثمارا كاملا. فتعمل التربية على اكتشاف الموهوبين والمتفوقين وتربية العلماء والمخترعين من بينهم، كما تعمل فى الوقت نفسه على توجيه المتوسطين والمعوقين والأقليات والمحرومين اقتصاديا إلى أنسب ما يمكنهم تعلمه وأفضل ما يمكنهم عمله، فهؤلاء من موارد المجتمع البشرية التى يقع استغلالها إلى أقصى ما تمكنها استعداداتها، على عاتق التربية. وما لم تنهض التربية بهؤلاء ـ بصفة خاصة يصبحون عبئا ثقيلا على المجتمع.

ولكى يتكون المجتمع المنشود، وتتاح الفرصة للأفراد بأن يعطوا جميع ما عندهم ويستنفذوا كل ما لديهم من قدرات واستعدادات ومواهب، فإن التعليم ينبغى أن يصل إلى أقصى كفاءته ويظل كذلك، كما ينبغى أن يصل التعليم خارج المدرسة قمته ويستمر عندها.

فيما سبق، بينا بعض الاتجاهات التربوية الحديثة فى محتوى المناهج الدراسية وطرائق التدريس. وهناك اتجاهات حديثة فى النشاط المدرسى وفى التقويم. فعلى سبيل المثال، ظهرت أساليب للتقويم على أساس الأهداف وأخرى على أساس بعض النماذج، وثالثة على أساس التعامل مع الواقع الميدانى مباشرة. وهناك اتجاهات تربوية حديثة أخرى عن التعلم وصلت إلى حد الدراسات الجارية عن مخ الإنسان بهدف معرفة وظائف مناطقه المختلفة بالنسبة لمختلف الخبرات. والهدف من هذا هو تحديد أى المناطق فى المخ تعنى بالحفظ وأيها تعنى بالتفكير. ولا نستبعد أن تطلع علينا شمس الغد ومعها أخبار عن تجارب، التعلم أثناء النوم، فالبحوث كثيرة، ونتائجها شديدة الأثر على مسيرة التربية بعامة وعلى المناهج بخاصة، ولا يملك مطورو المناهج من أمرهم حيالها سوى اتخاذها أساسا لتطوير المناهج، وإلا تخلفت مناهجهم واستحالت إلى جزء من

التاريخ.

ويبقى حجر الزاوية فى عملية التعلم، ومهندسها وموجهها «المعلم»، فبه يمكن أن ترتفع كفاءة عملية التعليم والتعلم، وبه يمكن أن تهوى إلى واد سحيق. لذلك عنيت الحركة التربوية الحديثة ببرامجه عناية كبيرة. فتكاملت برامج إعداده مع برامج تدريبه وأصبحت برنامجا واحدا مستمرا منذ اختيار المعلم لمهنته إلى أن يتركها، هو برنامج تربية للمعلم طيلة حياته المهنية. ودخلت التجديدات إلى حجرة الدراسة فظهرت برامج تربية المعلمين على أساس "الكفايات التدريسية" كما ظهر النموذج الإنسانى فى تربية المعلم، و"التعليم المصغر". وإذا نظرنا إلى الانحدار الأخلاقى السائد اليوم، وإذا توقعنا من المعلم أن يعد لنا أجيالا من الشباب الذى يتمسك بدينه: عقيدة وشريعة ومعاملات، وأخلاقا، فإننا ينبغى أن نربى معلما من نوع معين. بمعنى أن نربى معلما عالما فى تخصصه، صاحب رسالة ومثل أخلاقية، وإلا فشل فى أن يكون قدوة لطلابه.

وهكذا نجد تطورات تربوية متسارعة تهدف إلى كفاءة عملية التعليم والتعلم وصولا إلى أفضل استثمار لقدرات المتعلم وخبراته وخدمة المجتمع بما يساعده على التقدم والرفاه.

وتتوقف الاستفادة من هذه التطورات على المناهج الدراسية. وذلك، لأن تخطيط المناهج وتطويرها فى المجتمع ينبغى أن يلاحقها لكى تسهم فى تربية الأجيال القادرة على صياغة الحياة وفق معطيات العصر.

تاسعًا: أن يقوم تطوير المناهج على البحث العلمى والتجريب التربوى:

لم تعد شئون الأمم بعامة، وشئونها التعليمية بخاصة تخضع لاجتهادات شخصية، أو تصورات فردية أو جماعية. كما أنها لم تعد تعتمد على الحدس، وبالقطع فإنها لا تترك هكذا للصدفة أو كيفما تسيرها ردود أفعال الآخرين من

البشر أو الأمم.

وإنه لمن نافلة القول أن نذكر أن منبع المعلومات الجديدة والطرق والأساليب والتطبيقات الحديثة، ومنصة الانطلاق نحو الآفاق الرحبة لكل جديد مبتكر، هو البحث العلمي والدراسات الكاشفة عن مكونات الكون التى غيبها الله، سبحانه وتعالى، عن عباده إلى حين. فالبحث العلمى أسلوب موثوق فيه لحل المشكلات التى تواجهها مختلف المجتمعات على أسس موضوعية، ومن خلاله يمكن تقديم البدائل المختلفة لحلولها، واقتراح الصيغ المتعددة لتوظيف المستجدات فى هذه الحلول ـ وفى غيرها من ساحات التجديد والابتكار والتحديث.

وفى المجالات التربوية يكون البحث ضرورة لا غنى عنها، فهى الأساس المكين ليس فقط لكل بناء تربوى جديد سواء تعلق هذا البناء بالنظم والخطط أم بالمناهج وأساليب العمل وخطواته ـ ولكن أيضا لكل تطوير فى هذه البنى. بل من خلال تطبيق نتائج البحوث التربوية، يتحقق لكل تطوير تربوى مقوماته الأساسية.

فالبحث التربوى أداة جوهرية للتطوير التربوى، شأنه شأن كل البحوث فى مجالات المعرفة الأخرى، وهو مرتبط عضويا ووظيفيا بقضايا التربية مضمونا ووسيلة. يؤكد هذا ما جاء فى تقرير للجنة اليونسكو عن أهمية استخدام الأسلوب العلمى وأدوات الوصول إلى الحقائق، حين يذكر عن أهداف تعليم الفرد:

إن هدف تعليمه وتدريبه ليس تجميعه لقدر كبير من المعارف والعلوم، وإنما تمكينه من إتقان واستخدام الأسلوب العلمى وأدوات الوصول إلى الحقائق العلمية. وفى هذا الصدد، فإن أرفع القيم والمثل هنا هى الموضوعية العلمية، أى القدرة على الحكم على الأشياء حبا فى معرفة الحقيقة الخالصة، وبتجرد تام من العواطف التى تموه أو تحجب تلك الحقيقة.

ويضيف التقرير ما يلى عن أثر البحث على الممارسات التربوية:

ولذلك يؤمن كثير من علماء النفس والتربية الآن بأن القدرة على التفكير المنطقى ليست وراثية ذاتية، وإنما يمكن تعلمها كما يمكن تعلم وإجادة العمليات الإدراكية. ونتيجة لهذه الأبحاث أصبح من الممكن تعليم الطفل أى شئ إذا ما قدم له بمستوى إدراكى معرفى يمكنه من هضم المعرفة وتمثلها. وقد ظهر أن مدى استعداد الأطفال الصغار للتعلم أكبر بكثير مما كان يظن، وقد جعل هذا الأمر تطوير مضمون التعليم ووسائله شيئا ممكنا.

ولا أشك فى أن العاملين فى مجال التربية يدركون أن تطوير المناهج فى عالمنا الإسلامى، لا يعتمد - بالضرورة - على البحث العلمى، بل إنه نادرا ما يفعل. فالنمط السائد فى عالمنا الإسلامى، أن يتم تطوير المناهج بناء على تقارير، غالبا ما يعدها التوجيه الفنى فى التعليم ما قبل الجامعى وتعدها الأقسام فى الجامعات، وتكون هذه التقارير فى غالب الأحوال - أساسا لاقتراحات تطوير المناهج. وفى أحايين كثيرة يتم التطوير عن طريق النقل عن الدول الأكثر تقدما دون مراعاة للواقع.. ولا شك أن أسلوب الاعتماد على خبرات الأفراد فقط أو النقل من الغير فى تطوير المناهج، هو أسلوب فاشل. تؤكد هذا لجنة اليونسكو حين ذكرت أنه يعود فشل معظم محاولات التطوير فى تحقيق أهدافها إلى اعتماد بدائل لم تستند فى أكثر الحالات إلى البحوث والدراسات التربوية، أو هى نسخ لأنماط مستوردة قاصرة عن رؤية الواقع واحتياجاته، أو هى اجتهادات وخبرات فردية لبعض الممارسين فى حالات أخرى.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية بخاصة لا نجدها أسعد حظا فى ممارساتها للتطوير التربوى. تكشف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه الحقيقة حين ذكرت أثناء تناولها لإستراتيجية تطوير التربية العربية:

تكشف التجارب السابقة فى محاولات الإصلاح والتطوير التربوى فى

البلاد العربية أن تعثرها وإخفاقها دون الوصول إلى غايتها فى كثير من الأحيان، يأتى بسبب الاقتصار فيها على الخبرات والاجتهادات العامة فى الفكر التربوى دون إقامتها على أسس متينة من البحوث والدراسات الواقعية فى مجتمعها.

وهكذا تؤكد تقارير المنظمات الإقليمية والدولية على ضرورة أن تؤسَّس الدراسات والبحوث لأى تطوير تربوى لكى يحقق الأهداف منه. ومما ينبغى أن تراعيه هذه البحوث أن هناك تطورات جديدة قد حدثت فى مجالات كثيرة، وكان لها أثرها الذى لا بد من أن تأخذها البحوث فى الاعتبار، منها ما يلى:

- لقد أدى تطوير تقنية التعليم إلى تحديث تعليم اللغات بصورة غير مسبوقة.
- وأدى التقدم الحاصل فى علم التطور الوراثى إلى تغيير مفهوم التعلم من مجرد نقل المعرفة عن مصادرها، إلى عملية تنظيم ذاتية للمعرفة من خلال الفكر والعمل. وقد طبق هذا المفهوم بنجاح فى دراسات العلوم.
- كما أدت التجارب التى أجراها السلوكيون فى مختبراتهم إلى تغيير جذرى فى طرائق التعليم والتعلم، حيث يركز الآن على الحوافز والدوافع والميول فى عملية التعلم.
- وساهمت دراسات علم ثقافات الإنسان فى إعادة تعريف وتحديد دور التربية فى البيئة الاجتماعية، وإعادة النظر فى برامجها.
- وساعدت تقنيات الاتصال والإعلام على تطوير أنماط من التربية كالنظم المفتوحة، والتعلم الذاتى.
- وتسهم نتائج الدراسات فى مجالى علم النفس التحليلى والتعلم الوظيفى، إلى تطوير أشكال جديدة فى التعلم الفردى.

وتتعدد أنواع البحوث التربوية بتعدد مجالاتها. فهناك بحوث الواقع التى تتناول مكونات هذا الواقع وتحلله إلى عناصره، وتكشف عن إيجابياته وسلبياته. ولنضرب لذلك مثالا من مجال المناهج. فإذا كان هدفنا تطوير

المناهج، فإنه لا بديل لنا عن بحوث تقويمية تقوِّم واقع محتوى المنهج وطرائق التدريس المستخدمة فيه، وتقنية التعليم الموظفة فى تقديمه، والنشاط الطلابى الذى يطبق أثناء تنفيذ المنهج، والتقويم الذى يوظف لتقويم مخرجات المنهج وأساليبه وطرقه وأدواته. ويمكن أن تتناول البحوث الأهداف نفسها. كما يمكن أن يتطلب تطوير المنهج إجراء بحوث عن التوجيه الفنى أو الإرشاد الطلابى أو غير ذلك من المجالات التى يمكن أن يتناولها البحث فى إطار تطوير المناهج. وكما يلاحظ، فإن بحوث الواقع هذه تتعلق ـ بالدرجة الأولى ـ بالكشف عن جوانب الضعف والقوة فى الواقع قبل البدء فى التطوير.

ولا يزال، هناك بحوث أخرى تتعلق بتوجيه عملية التطوير نفسها بعد أن يتم تقويم واقع الحال من خلال البحوث، منها: بحوث خاصة بالعلاج والوقاية، وبحوث الابتكار والتجديد فى التطوير، وبحوث الاختيار بين بدائل الأساليب والطرائق والأدوات والأنشطة والتجريب، وبحوث خاصة بتقسيم الطلاب إلى مجموعات وتوجيههم إلى مسارات التعليم المختلفة.

بالإضافة إلى أهمية البحوث العلمية فى تطوير المناهج إلا أن التجريب هو أهم مجالاتها بالنسبة لهذا التطوير، إذ بدون البحوث التجريبية لا يمكن استقصاء مختلف عوامل التطبيق العلمى، وما يكتنفه من صعوبات وما يتعرض له من مؤثرات. وعلى وجه العموم، فإن التصدى للتطوير الشامل للنظم التربوية والخطط والمناهج وتوجيهها نحو استيعاب المتغيرات فى كل من المتعلم والمجتمع والمادة الدراسية والاتجاهات التربوية المعاصرة، لا يمكن تحقيقه بدون العمل العلمى المتجدد والمستمر، والقائم على رؤية الواقع وحاجاته، وعلى البحث العلمى والدراسة الموضوعية والتخطيط والتجريب قبل الانتقال إلى التعميم. بهذا فقط يمكن أن تزداد فعالية المنهج وتتحسن مخرجاته ويمكن أن يواكب متطلبات المجتمع الشاملة، ليس فقط بالنسبة للتنمية البشرية للمجتمع ولكن أيضا بالنسبة لجميع جوانب العملية التعليمية.

خلاصة القول، أن تجريب المنهج المطور هو الضمان الأكيد للتحقق من بلوغه الأهداف المحددة له، وهو ـ فى الوقت نفسه ـ منصة انطلاق لتطوير جديد بناء على نتائج تقويم التجربة.

عاشراً : أن يتوافر للتطوير الإمكانات اللازمة لإنجازه على الوجه الصحيح:

تحتاج عملية التطوير إلى إمكانات خاصة لإنجازها. وأول هذه الإمكانات، هى الإمكانات البشرية. بل إنه بدون العنصر البشرى الواسع الإطلاع، القادر على كشف المشكلات، الذى يتمتع بمهارات الابتكار والتجديد وتشوف المستقبل، المتحمس للتطوير، المستعد لبذل الجهد والصبر على الصعاب فى سبيل تنفيذه، لا يمكن الوصول إلى تطوير جيد.

فتطوير المنهج يختلف باختلاف الكثير من المفاهيم. على سبيل المثال، هناك اختلاف فى مفهوم المنهج. فالمفهوم التقليدى للمنهج يعنى مجموعة المقررات التى تقدمها المؤسسة التربوية لطلابها، وبناء على هذا المفهوم، فإن تطوير المنهج يعنى تطوير هذه المقررات فقط دون بقية جوانب العملية التعليمية. والمفهوم الواسع للمنهج يجعل منه جميع الخبرات التى تقدمها المدرسة لطلابها تحت إشرافها وبتوجيه منها فى داخل المدرسة وخارجها. وبناء على هذا المفهوم، يتسع مجال تطوير المناهج ليشمل إضافة إلى المحتوى أهداف المنهج وطرائق التدريس المستخدمة فى تنفيذه والنشاط الذى يمارس من خلاله وأساليب التقنية المطبقة فيه ثم تقويم مخرجاته. وبناء على هذا المفهوم الواسع للمنهج، فإن مفهوم تطويره يتسع ليشمل جميع المكونات التى ذكرناها.

ولا يزال هناك مفهوم ثالث للمنهج يختلف اختلافا كبيرا عن المفهومين السابقين، وهو مفهوم المنهج وفق التربية الإسلامية، ويعنى: جميع ما تقدمه المؤسسة التربوية لمنسوبيها من معايير وحقائق إلهية منزلة من عند الله سبحانه وتعالى وخبرات بشرية اكتسبها الإنسان، بهدف تنميتهم تنمية شاملة متكاملة

متوازنة وتوجيههم للسلوك قولا وعملا وفق منهج الإسلام طبقا لهذا المفهوم، يتسع مفهوم تطوير المنهج بحيث يأخذ فى الاعتبار الحياة الآخرة إلى جانب الحياة الدنيا، كما يشمل الغيب والمشهود من الحياة والكون، ويؤكد أن فى المعرفة ما هو موحى به وما هو مكتسب أثناء كدح الإنسان فى الأرض وأن لكل من الجانبين حدودا ينبغى أن لا يتعداها المنهج فى تناوله، وأن مصدر المعرفة والعلم-المنقول والمعقول-هو الله سبحانه وتعالى.

ولقد ضربنا أمثلة فى مفهوم المنهج لنوضح أن تطوير المنهج يختلف اختلافا كبيرا باختلاف مفهوم المنهج نفسه. ويتضح من هذا أنه إذا كانت خبرات القائمين لا تستوعب هذه المفاهيم، فإن تطوير المنهج سوف لا يحقق أهدافه، بل، قد يعمل على إعاقتها لحساب أنماط تربوية دخيلة.

وتطوير المنهج يتأثر بعوامل كثيرة وليس بمفهوم المنهج فقط. فمكونات المنهج ـ كما ذكرنا من قبل ـ تشمل الأهداف والمحتوى وطرائق التدريس وتقنية التعليم والأنشطة والتقويم، ويتعلق بكل من هذه المكونات خبرات ينبغى أن يحيط بها من يسهم فى عملية تطوير المنهج. فالأهداف لها خصائص ينبغى أن تتوافر لكى تؤسس لعملية تطوير سليمة، من أهمها: أن تكون شاملة لجميع أبعاد عملية التعليم والتعلم التى سوف تحدث فى المنهج، وأن تكون متناسقة فيما بينها، وأن تحقق الأهداف العامة للتربية وأن تكون دقيقة الصياغة إجرائية التعبير، متكاملة فيما بينها. ومن خصائص المحتوى، أن يحتوى القدر المناسب من كل من علوم النقل والعقل، وأن يتوافر فيه خواص التتابع والاستمرار، والتكامل الرأسى والأفقى. ومن خصائص طرائق التدريس، أن تكون مناسبة لكل من المادة الدراسية والتلاميذ وميولهم واتجاهاتهم المرغوبة. ومن خصائص النشاط الطلابى، اكتساب عادات مثل التعاون والدقة والنظام والنظافة. ومن أهم أسس اختيار تقنية التعليم، أن لا يكون فيها مخالفة شرعية، وأن تناسب خصائص التلاميذ العقلية والنفسية والجسمية، وأن تناسب الموضوع الذى

سوف تتناوله، وأن تكون متوافرة فى الأسواق أو يمكن صنعها من خامات البيئة المحلية. ومن أهم أسس استخدام تقنية التعليم أن تعرض فى المكان المناسب من قاعات الدراسة وأن تستخدم فى الوقت المناسب من الدرس، وأن تحدد أهداف استخدامها ويقوّم أثر استخدامها فى الدرس، وأن يشترك التلاميذ فى استخدامها طالما كان هذا ممكنا. ومن خصائص التقويم، أن يشمل جميع عناصر الموقف المراد تقويمه، وأن تحدد له أهداف، وأن يميز بين مستويات التلاميذ، وأن تتنوع طرائقه وأساليبه وأدواته، وأن يكون صادقا وموضوعيا...

قصور خبرات القائمين على تطوير المناهج بالنسبة للخصائص السابقة، يقود إلى تنفيذهم تطويرا يخطئ الطريق. فإذا كانت خبراتهم ناقصة أو متخلفة بحيث لا تلم بأهم الاتجاهات الحديثة فيما سبق ذكره من أسس وخصائص، وإذا لم يكن لديهم البصيرة الكافية التى تؤهلهم لاختيار المناسب من هذا كله، وإذا لم يكن لديهم القدرة على استشراف مشكلات المستقبل فى عملية التطوير، فإن عملية التطوير لن تحقق أهدافها بحال من الأحوال.

وكذلك الأمر بالنسبة للخبرات المتعلقة بالمتعلم والمجتمع والمادة الدراسية والتقدم التربوى. فلا يمكن أن يقوم تطوير المناهج الدراسية إلا على دراسة حديثة لحاجات المتعلم وخبراته السابقة وإمكاناته العقلية والجسمية والنفسية وتطلعاته المستقبلية، ولا يمكن أن يقوم تطوير المناهج إلا على دراسة وافية لحاجات المجتمع العاجلة والآجلة، وعلى المستحدث فى العلوم والتقنية والتربية.

ولا يمكن أن يتم تطوير جيد للمناهج إلا إذا قام به من توافرت له خبرات حديثة فى التوجيه والإرشاد التعليمى، والاختبارات التشخيصية والتحصيلية والمقاييس النفسية. ناهيك عن الخبرات فى تخطيط المناهج وتقويمها وتطويرها. فالتقويم-كما سبق أن ذكرنا هو أساس التطوير، وعملية التطوير نفسها تحتاج إلى توعية بالحاجة إليها، وتبصير بمشكلاتها، ومتابعة لتقدمها، وتقويم لنتائجها.

كما تحتاج إلى إعداد مواد تعليمية وكتب دراسية وتقارير متابعة ونشرات إعلامية وأدوات تقنية تربوية، وتجهيز معامل، وتخطيط رحلات، وإجراء بحوث وتجارب علمية للمنهج المطور قبل تعميمه. وهذه مجرد أمثلة توضح الحاجة إلى خبرات متنوعة لكى ترشد عملية التطوير وتوجهها الوجهة الصحيحة.

والجانب الآخر من الإمكانات التى ينبغى أن تتوافر لعملية تطوير المناهج لكى تحقق أهدافها يتعلق بالإمكانات المادية. فهناك حاجات أساسية لعملية التطوير من الأدوات التعليمية والأجهزة مثل الكتب الدراسية والأدوات والتسهيلات والأجهزة الخاصة بالتقنية التربوية، وآلات الطباعة والتصوير، ومكتبة حديثة وشاملة لخدمة كل من الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، وتجهيز المعامل وتأثيثها، وإعداد المعارض، وتوفير مواد النشاط المدرسى وأدواته وأدوات الرحلات والمعسكرات، إلى غير ذلك من الأمور التى تحتاج إلى تمويل جاهز عند الحاجة إليه، وهذا لا يتأتى إلا إذا توافرت له مخصصاته المالية فى ميزانية عملية التطوير، وسمحت الأنظمة باستخدامها عند الحاجة بدون تعقيد روتينى يتسبب فى الحصول عليها بعد فوات الأوان.

ومن المهم أيضا لعملية تطوير المنهج الدراسى، الحرص على إيجاد مركز للمعلومات لخدمتها. فلقد ذكرنا فى الفقرة السابقة ضرورة توافر مكتبة لخدمة كل من الطلاب والأساتذة المتعلمين وأولياء الأمور، وهذه ـ من وجهة نظر الكاتب ـ مجرد عنصر من عناصر مركز المعلومات الذى نرى أن يتوافر لعملية تطوير المناهج. فلا أحد يختلف ـ اليوم ـ فى أن المعلومات فى كل مجال تهطل بغزارة شديدة. وينبغى لكل من يريد اللحاق بهذا الركب المتسارع إلى التقدم أن يتلقفها، ليس لتخزينها ولكن ليستثمرها استثمارا فوريا. وتحقيقا لهذا، لا بد من إنشاء مركز للمعلومات فى مجال تطوير المناهج يغذى القائمين على عملية التطوير بحاجاتهم من المعلومات من المصادر المتقدمة المحلية والأجنبية، بحيث

تكون هذه المعلومات شاملة لجميع ما يحتاجونه ومستمرة التدفق وحديثة ومتجددة ودقيقة، وأن تكون سهلة التناول والتداول والاستثمار. ولكى يتحقق هذا لا بد له من ميزانية مالية للإنشاء والتجهيز المناسب، بما يجعل الاتصال الفورى بمراكز البحث العلمى والتربوى بعامة ومراكز تطوير المناهج بخاصة ومراكز المعلومات المتعلقة بهذه المراكز بصورة أخص، أمرا ميسورا. ويمكن أن يترتب على تبادل المعلومات مع هذه المراكز، تبادل للخبرات بين المتخصصين فى تطوير المناهج فى هذه المراكز كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ولا يزال هناك حاجة إلى الإمكانات المالية إضافة إلى ما سبق ذكره. هذه تتعلق بتكاليف تأليف الكتب الجديدة وطبعها أو تعديل الكتب القديمة وإعادة طبعها، وتقييم هذه الكتب، وبتكاليف إعداد برامج لتدريب المعلم - بما فى ذلك أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتنفيذها، وإعداد المواد التعليمية الخاصة بها، وتقويم مخرجاتها. ويأتى بعد ذلك تكاليف ما قد تدعو إليه الحاجة من تعديلات فى المبانى المدرسية أو إنشاء ورش أو معامل أو نماذج لمزارع نباتات معينة. بعد ذلك، تأتى تكاليف الحوافز التى ينبغى أن تتوافر لكل من بذل جهدا متميزا فى عملية التطوير، لما لهذا من أثر دافع وحافز نحو مزيد من البذل والعطاء بالنسبة لجميع المشاركين فى هذه العملية.

مما سبق يستبين أن توافر الإمكانات البشرية والمادية والمالية مهمة بالنسبة لتحقيق عملية تطوير المنهج أهدافها. ولكن هذه الإمكانات كلها يمكن أن تحقق بتوافرها القليل مما يمكن أن تبلغه، إذا لم يحسن استثمارها. ولحسن الاستثمار، ينبغى أن يتوافر النظام الجيد الذى يوجه عملية التطوير. فإذا أمكن إيجاد نظام يحدث التكامل والتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية، ويتيح فرصا لكل المشاركين بأن يعطى كل أفضل ما عنده، وأن يجعل من القائمين على التطوير فريقا متكاملا يسير فى تجانس نحو تحقيق أهداف التطوير، وأن يجعل من تطوير المنهج نظاما تتكامل أسسه مع أساليبه وأدواته وخطواته فى إنتاج منظومة

تطويرية فى المناهج الدراسية. بهذا تؤتى الإمكانات المتاحة للتطوير أفضل ثمارها.

فيما سبق أوضحنا أن توافر إمكانات معينة هو من بين الأسس المهمة لتطوير المناهج. ونرى أن توافر هذه الإمكانيات من أهم ما ينبغى الحرص عليه لكى يحقق التطوير أهدافه.

حادى عشر: أن يستثمر التطوير كل من التقدم العلمى والتقنى:

إننا، اليوم لا نستطيع أن نقرأ صحيفة دون أن نجد فيها أخبارا عن كشف علمى جديد أو تطبيق تقنى حديث، أما المجلات المتخصصة فقد ضاقت صفحاتها على كثرتها عن متابعة الكشوف العلمية التى تتدفق كل يوم من مراكز البحث العلمى والتطبيقات التقنية التى تنهمر بصورة أذهلت العقول وحيرت الأفئدة. ولا يزال السيل الجارف مستمرا.

كما يتوقع القارئ، فإن التقدم العلمى والتقنى المعاصر لهما أثر شامل على حياة الأفراد والأمم. فالتلفاز و(الفيديو) أصبحا من أساسيات الحياة فى الأسرة، ومنهما يتعرض أعضاء الأسرة لعملية تعلم قد تكون رشيدة وقد لا تكون. وغدا ستجد الأسر برامجا تبث عبر الأقمار ليستقبلها الأطفال والشباب والكبار فى غرف نومهم - هكذا !! - ولا نستطيع لها منعا.

ولقد أصابت اللجنة الأمريكية حين أشارت إلى مخاطر هذين الجهازين، ومن الملفت للنظر أن هذه اللجنة تقرر أنه لا مناص للمجتمع الأمريكى فى دفاعه عن نفسه ضد غزو التلفاز و(الفيديو) إلا بالتمسك بالقيم النبيلة، إذ ينص تقرير اللجنة على التالى:

«أما قضية التليفزيون و(الفيديو) فقد أصبحت قضية عالمية كما أصبح من العسير أن ترى بيتا من وسط الأكواخ لا يعلوه ذلك العمود الممتد كأنه يد تترصد الصور من الأجواء. وحين تنتشر الأقمار الصناعية على مدى أوسع،

ويتطور الإنتاج فى عالم الإلكترونيات بشكل أكبر، سوف يصبح فى متناول الناس فى كل بقاع الأرض المشاركة فى الرؤية والاستماع إلى البرامج عبر العالم كله. وحينئذ لن تجدى أية رقابة ذاتية من قيم تعيش فى الأسرة، وتنقل إلى الفرد جزءا من نسيج حياته يرى العالم ويتعامل معه من خلالها.

هذه قصة جهازين اثنين دفع بهما التقدم العلمى والتقنى إلى ساحة الحياة، فما بالنا بما هو آت، وقد أطلت علينا بشائره، فإلى أين سوف تسير بنا البحوث العلمية والتقنية فى مجال الهندسة الوراثية، والحزم الضوئية ونقل الأعضاء، والتحكم عن بعد، والتجسس من خلال الأقمار الصناعية؟

وإلى أين سوف تسير بعالمنا البحوث العلمية والتقنية فى بحثها عن حلول المشكلات التى تأخذ بتلابيبنا، فمثلا، إلى أين سوف يسير بنا التلوث البيئى وبحوث ثقب طبقة الأوزون؟!! وإلى أين سوف تسير بنا التغيرات المناخية فى العالم حيث جفت مناطق واجتاحت السيول أخرى لم تكن تشهد أمطارا؟!!! وإلى أين سوف تسير بنا حركة طبقات الأرض، فنشطت براكين كانت كامنة عشرات السنين واستحدثت براكين أخرى؟!! وإلى أين سوف يسير بنا النهم المادى والتدهور الأخلاقى والعزوف عن التدين ، وانتشار كل من المخدرات والإرهاب؟!! ولا زال فى القائمة بقية لا مكان لذكرها هنا.

مرة ثانية وثالثة ورابعة وإلى ما لا نهاية، لا ملاذ للإنسانية فى هذا التيه إلا التربية. التربية التى تركز على مساعدة الفرد على التفكير والإبداع ودراسة البدائل والاختيار من بينها، والتى تمكن للقيم أن تسود وتحرك سلوك الأفراد وتوجهه، التربية التى تتلقف هذا التقدم العلمى والتقنى لتوظيفه فى العملية التعليمية، وفى تشوف المستقبل، ولتطوير المناهج فى هذا النصيب الأوفى.

ومهما تكن وجهة النظر التى نأخذ بها بالنسبة للنمط العام للمنهج، فالمعترف به عادة هو أن هناك الكثير ليتعلمه الفرد، وهو أكثر بكثير عما يتاح له

أن يتعلمه خلال فترة التعليم المدرسى.

ففى عصر التزايد السريع للمعلومات، يمكن أن تصبح المادة الدراسية التى تقدمها المدرسة بالية بسرعة، وقد تكون الحقائق هى التى تبلى، وقد تكون المفاهيم والمبادئ والنظريات، وتوجد هذه المشكلة فى المدارس على مستويات عدة، فقد شاع فى الآونة الأخيرة استخدام كتب دراسية بالمدرسة الابتدائية تقدم محتوى لم يعد صحيحا، ولقد خرجت تقارير عن طلاب الطبيعة بالجامعة الذين درسوا نظريات لم يعد ينظر إليها على أنها سليمة.

وننبه هنا لما يمكن أن تصير إليه المناهج الدراسية إذا ما تجاهل مخططوها أو مطوروها التقدم العلمى المعاصر. والذى ينبغى أن يدركه هؤلاء وهؤلاء هو أن إيقاع تطوير المناهج المعهود لم يعد مناسبا لما نشهده من تغير من حولنا: فى المجتمع، وفى العلوم، وفى التقنية ... لذلك عليهم أن يبحثوا عن أساليب جديدة ليتعلم الفرد قدراً أكبر من ذى قبل، ويفهم بأسلوب أعمق من ذى قبل، ويبدع أكثر من ذى قبل، ويستشرف المستقبل بطريقة أكثر نفاذا من ذى قبل.

وليكن فى حسبان من يقومون على بناء المناهج وتطويرها، أنه من الضرورى بالنسبة للنظم التعليمية مهما كان مستوى تقدمها أن تدخل "التقنية" التعليمية فى برامجها كجزء أساسى وتنظيمى على نطاق واسع. فإن عصرنا هو عصر التقنية المعقدة التى تتجاوز مجرد استخدام الآلات والأجهزة دون المبادئ العلمية القائمة عليها. وإن الاستخدام الفعال والصحيح للتكنولوجيات التربوية الحديثة يمكن أن يعطى مردودا أكبر للاستثمارات القائمة والإمكانات المخصصة لبرامج التعليم والتدريب، كما يمكن أن يوثق العلاقة بين مراكز الدراسة ومراكز العمل المنتج. وبذلك تضيق الهوة بين المدرسة والمجتمع، وتقل الشكوى من أن المدرسة لا تعد الدراسين لعالم العمل ذى الطبيعة المتغيرة باستمرار.

ويمكّن الاستخدام الصحيح للتقنية من المساهمة بصورة فعالة فى مكافحة الأمية، وتيسير الدراسة لإعداد أكبر من الراغبين فى التعليم وزيادة الاستفادة

من البرامج الدراسية، وإتاحة الفرص لكافة فئات المجتمع لكى تزيد من تحصيلها العلمى والثقافى، وبذلك يتحقق «تدريجيا المجتمع المستمر فى التعليم».

كما ينبغى أن تعكس المواد التعليمية احدث التطبيقات التقنية المتصلة بالمناهج المعنية، وأن تتضمن نتائج أرفع الأعمال العلمية فى كل تخصص، وأن تأخذ بأحدث الاتجاهات فى التعلم والتدريس.

وقد يكون مناسبا أ ن نطل ـ فى عجالة ـ على بعض أوجه استثمار التقدم العلمى والتقنى فى تطوير المناهج. ففى مجال محتوى المنهج الدراسى ظهر مفهوم البنية المعرفية، وهى تركيب أو نسق معرفى لبنته هى المفاهيم الأساسية، يكون إطارا مرجعيا للتفاصيل التى يمكن استنتاجها من هذا النسق. ومن المعروف أن تمكن التلميذ من الإحاطة بطبيعة علاقة مكونات المادة ، يجعله قادرا على أن يبتكر علاقات جديدة، وأن الأطفال والكبار يمكنهم أن يتعلموا هذه البنية. يقول برونر:

«ويمكن النظر إلى البنية على أنها مبادئ وتنظيمات وطرق اكتشاف المادة الدراسية التى تكوِّن العلم. وبمعنى آخر، الطريقة التى يوضع بها العلم» ويرى الكاتب أنه حتى الأطفال الصغار يمكن تعليمهم بنية المادة الدراسية.

وإذا نظرنا إلى التقدم التقنى وأثره على تطوير المناهج، فإننا نجد له تأثيرا بالغا. فقد فرضت التقنية نفسها على خبرات المنهج الدراسى وأصبحت جزءا لا يتجزأ منها فى مراحل التعليم، كما أصبحت وسيلة مؤثرة فى توصيل المعلومات إلى المتعلم.

بل بناء على تقنية التعليم الحديثة استحدثت نظم جديدة وأساليب متطورة وتغيرت مهام المشاركين فى العملية التعليمية. ومن النظم التى استحدثت نتيجة لكفاءة أدوات التقنية الحديثة نظام التعليم المفتوح الذى أخذ ينتشر وصولا إلى هؤلاء الذين لا يتسع وقتهم للانخراط فى التعليم التقليدى وسدا للنقص فى عدد المعلمين وتوسيعا لنطاق التعليم سواء من حيث مستويات المتعلمين أم من

حيث المساحة الجغرافية التى يغطيها.

ومن أهم ما أدخله التقدم التقنى إلى مجال التعليم جهاز الحاسب الآلى "الكمبيوتر" فقد أحدث هذا الجهاز طفرة فى تطوير العملية التعليمية، إذ استخدم فى إرسال برامج تعليمية معدة إعدادا جيدا بواسطة خبراء على مستوى عال من الكفاءة، كما أصبح وسيلة عالية الكفاءة فى تخزين المعلومات وسرعة استدعائها. هذا إضافة إلى ما يقدمه للبحث العلمى من خدمات أدت إلى تقدم مذهل فى اتساع المجالات ودقة النتائج وسرعة الإنجاز.

وسوف يكون للكمبيوتر دور حاسم ومهم فى عملية التربية المستمرة مدى الحياة. فقد ثبت من نتائج الدراسة التى أجريت فى هذا المجال، أن الوظائف التى يؤديها الكمبيوتر لا تشتمل على مجرد تقديم المعلومات وخزنها فقط، وإنما يساعد كذلك فى تكوين المفاهيم وتطبيق الأساليب المختلفة والحكم عليها وإثارة القوى الفكرية والفضول العلمى لدى المتعلمين. فالكمبيوتر يساعد الفرد على أن يكتشف بإرادته الحلول المحتملة لمشكلة ما، وأن يدرس الآثار والنتائج المختلفة لدراسة معينة إذا ما تغيرت العوامل الداخلة فيها، وأن يصل إلى أحكام علمية ومنطقية حول المعلومات التى تقدم له. وكما يقال فإن عملية استخدام الكمبيوتر فى التربية هو إقامة حوار بين المتعلم وبين نظام كامل للمعلومات والحقائق والمهارات والأحكام.

وغدا، تجعل الأقمار الصناعية من العالم كله مدرسة واحدة، تتعدد مناهجها بقدر ما تبثه هذه الأقمار من برامج، ويصل عدد طلابها بقدر المتلقين للبرامج المبثوثة فى مختلف أرجاء العالم. وهذا تحد خطير لمطورى المناهج ينبغى أن يواكبوه بتطوير يواكب ـ على الأقل ـ ما تبثه هذه القمار. هذا فى مجال التعليم.

وللأقمار الصناعية جانب آخر أكثر خطورة هو التجسس، فهذه الأقمار تكشف المستور فى الكون وتكشف المحجوب عن أعين البشر، فما موقف

مطورى المناهج من هذه التعرية لحياة الأمم؟ هل يقفون مكتوفى الأيدى أم يواجهون هذا بالتوعية وإعداد شباب الأمة لأن يواجهوا هذا الغزو بغزو مثله، وفوق ذلك أن يكونوا قادرين على الدخول فى حلبة سباق تطوير هذه الأقمار، وهى حلبة لا يدخلها إلا أولو العلم والعزم من البشر.

وللأقمار الصناعية مهام أخرى أشد فتكا بالمجتمعات التى لا تملك المقدرات التقنية اللازمة لحماية نفسها، منها التلويث الفكرى. فلكل مجتمع قيمه التى هى عماد تماسكه وأساس استقراره، فإذا ما اهتزت هذه القيم دخل المجتمع فى تيه يضل فيه فيبعد عن أصوله، وتكون هذه هى الخطوة الأولى لانهياره، إذ تستبدل قيم دخيلة بقيمه، ومن ثم يجتاح التلوث الفكرى عقول أبنائه، والبقية معروفة بعد ذلك. ومقاومة هذا الغزو مهمة أخرى أمام مطورى المناهج الدراسية.

كثيرة هى التحديات التى يضعها التقدم العلمى والتقنى أمام مطورى المناهج الدراسية، وكبير هو الجهد الذى ينبغى أن يبذله مطورو المناهج لمواكبة هذا التقدم، ولكن مهما كان حجم الجهد المطلوب فإنه لا فكاك منه لكى تؤدى المناهج مهامها نحو إدراك المتعلم للتقدم المعاصر، واستثمار المجتمع لخير هذا التقدم، والتوقى مما يحمل فى طياته من شرور.

ثانى عشر: أن يستشرف التطوير حاجات المستقبل ومشكلاته:

فى العصر الحاضر لا يمكن إغفال التطورات المتلاحقة فى مختلف المجالات، فقد أصبحت المستحدثات الجديدة ـ المتوقع منها وغير المتوقع ـ مادة أساسية فى وسائل الإعلام، ولقد انتقلت حلبة السباق العلمى والتقنى من الكرة الرضية إلى الكواكب الأخرى، واستحدثت علوم مثل الهندسة الحيوية، والحزم الضوئية، وعلوم الفضاء وعلوم الحاسب الآلى. وهذه كلها تخطو الخطوات الأولى من نشأتها وتتطور بصورة سريعة وتفعل فعلها فى حياة البشر. والبقية آتية بحول الله.

وفى العصر الحاضر تواجه الإنسان تحديات أخلاقية، ليس فقط فى التعامل اليومى فيما نشهده اليوم من غبش فى العقيدة ونكوص فى العبادات، وجور فى المعاملات وتفلت فى الأخلاق، ولكن أيضا فيما يتعلق بتوجيه البحث العلمى، كما فى الهندسة الحيوية ـ على سبيل المثال ـ وجهة غير أخلاقية. والبقية آتية والعياذ بالله.

وفى العصر الحاضر نعلم عن الشتاء النووى الذى يعقب التفجير النووى، أنه يبيد الحياة على وجه الأرض، فمن لم يمت من الأحياء بفعل التفجير، سوف يقضى عليه ـ إن شاء الله له هذا ـ بفعل الشتاء النووى. ومن ثم فإن مصير البشرية أصبح يتعلق بمن بيدهم قرار الحرب النووية ـ والعياذ بالله ـ وماذا بعد؟

وفى العصر الحاضر، ينقسم العالم قسمين: الأول متقدم علميا وتقنيا واقتصاديا وسياسيا والثانى متخلف، وللتسارع فى التقدم تزداد الفجوة بين القسمين. وحيث إننا ننتمى فى الوقت الحاضر إلى المتخلفين، فماذا نحن فاعلون؟

مثل الأسئلة السابقة، إجابتها فى علم الغيب لأنها تنتمى للمستقبل. الأمر الذى يجعل من أهداف التعليم أن يعد المعلم للأخذ بأسباب السلوك الإيجابى مع المستقبل، بمعنى أن نعده لتشوف المستقبل على أساس من الماضى والحاضر، وأن يتخيل الصور المحتملة للمستقبل انطلاقا من معطيات الواقع المعاص والماضى المعاش، وأن يستخدم فى سبيل ذلك مختلف الأساليب العلمية للاستطلاع والتحكم والتوجيه الكمى والنوعى، والانطلاق إلى استشراف مستقبلى وصولا إلى تحديد ملامحه.

وفيما يلى نحاول فى عجالة تحديد ما نعنى بـ « الدراسات المستقبلية» كما نحاول تحديد أهم ملامح التفكير المستقبلى وانعكاساته على ملامح المستقبل العلمى للجامعات .

أ ـ معنى الدراسات المستقبلية:

ويحدد الدكتور/ أحمد صدقى الدجانى معنى الدراسات المستقبلية بأنها امتداد للدراسات التاريخية، وأنها ليست تنبوءا يقوم على الرجم بالغيب، ولكنها توقعات علمية يحتمل حدوثها من حيث كونها نتيجة منطقية لدراسة الماضى والحاضر، والتعرف على سنن الكون والانطلاق إلى استشراف المستقبل وتشوفه، وصولا إلى بلورة رؤية عنه. وهى توقعات يحتمل وقوعها استمرارا لحركة التاريخ التى تحكم الواقع. كما أنها تتضمن بدائل وخيارات وأحلاما نتطلع إلى تحقيقها بممارسة الفعل ولا تغيب هنا إرادة العقل وترجيح بديل على الآخر؟، كما لا يغيب دور الحكم عند الإنسان والمثل الأعلى عند المجتمع الإنسانى.

ب ـ أهم ملامح التفكير المستقبلى:

لقد قال الدكتور/ إسماعيل الشطى عن ملامح التفكير المستقبلى ما نلخصه فيما يلى:

١ ـ تحديد تصور إيجابى للمستقبل بحيث يكون مستقبلا مفتوحا للاحتمالات والتوقعات.

٢ ـ إيجاد موقف إرادى من المستقبل. بمعنى أن لا يكون المستقبل جبريا ولا اتكاليا ويكون مجال اهتمام الناس جميعا. فإن بناء بيت جديد واختيار مساقات تعليم الأولاد، وغير ذلك من الأمور التى تكون أهدافها مستقبلية هى مواقف إرادية من المستقبل.

٣ ـ تبنى سلوك عملى مع المستقبل ينطلق من جهد استطلاعى يستقرئ الآثار التراكمية لقرارات اليوم فى المدى الطويل، ويحسب بالفرص والمخاطر المستقبلية فى ضوء القيم والإمكانات القائمة، ويتعارض مع الحاضر من أجل زحزحة وكسر القيود المعوقة.

٤ ـ موازنة علاقة الإنسان مع الزمن. فعلاقة الإنسان منحازة للماضى نظرا لأن تربية الأسرة تنحاز إلى الموروثات، وتربية المدرسة تنحاز إلى تاريخ الإنسان وثقافته، والبيئة الدينية تنحاز للسلف. والتربية المستقبلية تنشد

علاقة متوازنة بين الماضى والحاضر والمستقبل.

٥ـ فهم الارتباط بين الماضى والحاضر والمستقبل. والماضى هو رحم الحاضر والمستقبل. لكن المستقبل ليس امتدادا حتميا للماضى، ولا هو امتداد ـ بالضرورة ـ للحاضر. والمؤكد هو أن الحاضر ينظر إليه فى إطار المستقبل.

٦ـ فهم طبيعة نشأة التطورات والأحداث الجسام. هذا الفهم له أساليبه العلمية النوعية والكمية مثل نماذج الانحدار والسلاسل الزمنية، وتقوم هذه الأساليب على رصد الحاضر للانطلاق منه إلى المستقبل. ومن هذه الأساليب الحكيمة التى تقوم على آراء الخبراء، والتقنية التى يمتزج فيها الأسلوب الكمى بالحكمى، وأساليب البحث العلمى، واستخدام التخطيط الإستراتيجى والإدارة الإستراتيجية.

ج ـ أهم ملامح المستقبل العلمى للبشرية:

ويستشرف الدكتور/ محمود سفر ملامح المستقبل العلمى فى الجامعات استشرافا جيدا، نلخصه فى التالى:

١ ـ تطور فى خطط العلوم والطب والتقنية وبرامجها، وزيادة الحجم المعرفى فى تخصصات مثل الهندسة الحيوية، والهندسة الوراثية، وعلوم الفضاء والإنسان الآلى والحاسب الآلى، والحزم الضوئية.

٢ ـ انتشار الحاسب الآلى الشخصى بحيث يستطيع طالب الجامعة والباحث استخدامه بسهولة ويسر، بغض النظر عن التخصص.

٣ ـ انفتاح آفاق الفضاء وزيادة مجالات البحث فيه، مما يساعد على ظهور علوم وتقنيات جديدة.

٤ ـ انتشار البحوث بصورة أهم وأعمق فى مجالات مثل الطاقة والاتصالات.

٥ـ زيادة الوعى بالتلوث البيئى بحيث يصبح استمرار الحياة مستحيلا دون جهد للمحافظة عليها.

٦ ـ تقطع طبقة الأوزون فى الغلاف الجوى وتغير المناخ، وارتفاع درجة الحرارة

فى القطبين، مما يتسبب فى فيضانات جارفة، الأمر الذى يستدعى استنفارا علميا فى الدراسات والبحوث لمواجهة آثار هذه الفيضانات وإنقاذ الإنسانية منها.

٧ ـ تطور فى مجالات الإنسانيات، وتطور فى العلاقات الدولية.

٨ ـ ظهور صناعات جديدة وخدمات حديثة، ما تلبث أن ترقى بسرعة أكثر من مثيلاتها فى القرن الحالى، مما يمكن الإنسان من صناعات جديدة وخدمات حديثة، ويمكن الإنسان من صناعات جديدة فى الفضاء سوف تصدر إلى الأرض.

٩ ـ سوف تتصدر الصناعات الحربية الصناعات المتقدمة، مما يشكل ضغطا على الجامعة لمواكبة هذا.

١٠ ـ تحديات أخلاقية تواجه الإنسان فى الأخلاق والقيم نتيجة لظهور علم الجينات ونتيجة لتطبيق هذه العلوم .

١١ ـ لا تزال الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الفضاء فى بدايتها، وأثرها فى التجسس الدولى والإرسال التلفازى، سوف تحدث طفرات فى هذين المجالين.

د. الإنعكاسات التربوية بالنسبة للتفكير المستقبلى :

ومن أهم ما ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار من الوجهة التربوية بالنسبة للتفكير المستقبلى مايلى :

١ ـ ستكون المعرفة من العوامل الفارقة بين المجتمعات:

إن التغيرات الهائلة التى تميز عصرنا الحالى تعرض مستقبل الإنسان للخطر: وليس ما يخشى هو مجرد انقسام العالم إلى من يملكون ومن لا يملكون، بل الاتجاه الحالى الذى تسير فيه الإنسانية نحو الانقسام إلى من يعرفون ومن لا يعرفون، ومن يتفوق بالعلم والمعرفة ومن يتخلفون بالجهل والتعمية، والضرر فى ذلك عميم يصيب الإنسانية جمعاء. إذن لا بد من تربية صحيحة وحقيقية

لأن التربية هى قدر الإنسان.

٢ ـ سوف تهتز الأخلاق والقيم، فإنها قد تهتز أمام مظاهر الظلم:

ويقدم المجتمع الحديث أنواعا من الأخطار والتهديدات منها: انعدام المسؤولية الاجتماعية فى المجتمعات الاستهلاكية، واهتزاز القيم بسبب مظاهر الظلم وانعدام العدالة، وثورة الشباب والطلاب على النظم والمؤسسات القائمة لأنها بعيدة عن تحقيق حاجاتهم والاستجابة لمشاعرهم، والاحتجاج ضد الفقر وضد المرض وضد الحروب، وفوق كل ذلك، ضد تسلط الحكومات.

٣ ـ سوف تقوى الدعوة إلى معاهد تعليم بلا جدران:

يدعو البعض إلى إلغاء النظم التعليمية بدل إصلاحها، بدعوى أنها أصبحت قديمة ومتآكلة ولم تعد تناسب طبيعة العصر، كما ينادون بنزع الصفة المؤسسية عنها، أو فتحها وإزالة جدرانها ليصبح التعليم حرا ومفتوحا وليس حكرا على المدارس والمعاهد والجامعات. وعلى الرغم من أن هذه الدعوة تبدو دعوة جديدة. ولكن مهما كانت معاهد التعليم فلا غنى للإنسان عن الدراسة المنظمة فى مؤسسات تربوية متخصصة فى نشر العلوم والمعارف بين الأجيال بطريقة منظمة ولذلك ستبقى هى العامل الحاسم فى إعداد الأفراد للإسهام فى تنمية مجتمعاتهم، ولتقوية الأعمال والمهن المنتجة. وفى المجتمعات الحديثة تدعو الحاجة إلى التعامل مع قدر هائل من المعلومات الواردة من خلال عدد كبير من المصادر وبواسطة وسائل واستعدادات ومهارات دقيقة ومتخصصة، وهذا الأمر يستدعى وجود نظم للمعرفة تقوم ضمن مؤسسات تربوية وتعليمية وتدريبية، أى وجود مدارس ومعاهد وجامعات ومراكز وبحوث.

٤ ـ سوف تظهر تغيرات فى بنية النظم التعليمية:

بالنسبة لأهم التطورات فى بنية النظم التعليمية، فإننا نلاحظ اليوم ما يلى:

- يتجه تعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) إلى أن يكون جزءا من التعليم الأساسى.
- تتوسع قاعدة التعليم الابتدائى ويبدأ فى سن مبكرة عن ذى قبل.
- تطول فترة التلاميذ فى المدارس.

ـ يزيد بصورة مطردة عدد المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة.
ـ يزيد عدد المنقطعين عن الدراسة وكذلك الراسبين.
ـ فى الغد القريب والبعيد فإن أحدا لا يستطيع أن يبقى دون أن يتعلم مهارة معينة تجعله عضواً فاعلا فى البيئة المتغيرة، وهذا ينطبق على المنقطعين والراسبين، إلا أن هؤلاء سوف يجدون ضالتهم فى أنواع أخرى من التعليم المستمر، وإن لم يفعلوا فإنهم لن يجدوا مكانا لهم مع الأسوياء.

٥ ـ سوف تركز وظائف التعليم على الإنسان نفسه، وعلى التعليم المستمر:

يتوقع أن تستبعد من أى برنامج تربوى أو تعليمى أو تدريبى تلك الاتجاهات التى تدعو إلى أن يكون نشر التعليم مرتبطا فقط بالقدر اللازم لتوفير اليد العاملة ، ومن ثم يعمل على تقليص النمو فى التربية لأسباب اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. ويصبح هدف التربية هو تمكين الإنسان من أن "يكون نفسه" ولا يجوز أن يكون هدف التربية إعداد الشباب للعمل فى مهن معينة طوال حياتهم، بقدر ما يجب أن يكون تشجيع الحراك المهنى (إمكان الانتقال من مهنة إلى أخرى) والحث على السعى الدائم للتدريب والتعلم المستمر. ولذلك يجب إعادة النظر فى أهداف وطرائق ومضمون التربية دون التخلى عن فكرة نشر التعليم والمعرفة.

٦ ـ سوف يحدث تركيز على تقدم التربية وتطوير مفاهيمها:

إذا علمنا أن هذه القفزة الهائلة فى دنيا العلم والمخترعات لا تزال فى بدء عهدها، وإذا أدركنا أن لهذه التقنيات استعمالات سلمية نافعة، وأخرى حربية مدمرة للإنسان ومستقبله، فإن هذا المستقبل سوف يصبح من دون شك رهنا بتقدم التربية وتطوير مفاهيمها بحيث تكون تربية إنسانية تغرس قيم التعاون والتكافل والتراحم .

٧ـ سوف يزداد الترابط بين المناهج الثقافية والعلمية والإنسانية والتطبيقية:

أما بالنسبة للمناهج، فإنها الآن أخف وطأة على التلاميذ، كما أن اللغة النوعية بدأت تحتل الصدارة فى مناهج التعليم فى كل مكان. وهناك اتجاه إلى تأخير عملية اختيار الطالب للتخصص فى الفروع المختلفة للدراسة، كما تتوسع باستمرار مناهج الدراسة الفنية والمهنية لمواجهة مطالب سوق العمل. ويلاحظ أن الترابط يزداد بين أنواع المناهج الثقافية والعلمية والإنسانية والتطبيقية. ومن المتوقع الاستمرار فى هذا الاتجاه.

٨ـ سوف تختفى فكرة النجاح والرسوب المسيطرة على التعليم:

إن فكرة النجاح والرسوب المسيطرة على النظم التربوية فى معظم بلدان العالم لم تعد تلائم عصر التغير والإنسانية العلمية والديمقراطية فى التربية، لأن كل فرد يستطيع أن ينجح فى شىء ما إذا ما أتيحت له الفرصة لذلك، وأن فكرة قياس أداء الطلاب بالقياس العام لا تفيد ولا تحقق شيئا. ولهذا فإن مفهوم النجاح والرسوب يتوقع أن يتغير بمجرد أن تصبح التربية مستمرة، وأن من يفشل فى سن معينة ومستوى دراسى معين خلال فترة تعليمه الطويلة، سوف يجد فرصا أخرى ولن يقضى حياته أسيرا لفشله.

٩ـ سوف يتسع نطاق التعليم خارج المدرسة:

ويلاحظ أن التعليم خارج نطاق المدرسة يتسع وينتشر، سواء على شكل حملات لمكافحة الأمية، أو برامج لتعليم الكبار، أو خدمات ثقافية تقدمها الجامعات والمعاهد العليا أو خلال برامج الإعلام. ويتوقع أن تدخل الشركات والمصانع والمؤسسات الأهلية مجال التعليم .

١٠ـ سوف يكون التخطيط التربوى أساس النظم التربوية:

ومن الاتجاهات الملاحظة اليوم فى عالم التربية، الارتباط المتزايد بين برامج التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التخطيط التربوى أصبح

أساسا فى كثير من النظم التربوية.

فإذا أخذنا العالم العربى مثالا لتجمع إقليمى نتوقع مايلى :

١ ـ هناك ضرورة وطنية على مستوى العالم العربى، هى الحاجة إلى سياسة وطنية فى تطوير المناهج لأن الواقع الاجتماعى الاقتصادى التربوى له متطلبات تنبع من طبيعته، ولا يمكن أن يستمد هذا التطوير جذوره من مجتمعات خارجية ، ولا يمكن أن يستند إرشاد هذه السياسة بتشديد قبضة المركزية.

٢ ـ هناك حاجة للبعد عن الإصلاحات الجزئية نظرا لضعف مردودها على العملية التعليمية، ولا تغير المواقف الرئيسية أو السلوك الأساسى فى غرف التدريس.

٣ ـ لا يمكن للمدرسة أن تعمل كمدرسة مجددة، إلا بإعادة تجديد البيئة التربوية وتجسيد الأفكار الجديدة والمستحدثات فى عملية التعليم والتعلم.

٤ ـ وتتعثر المدرسة فى مسيرتها نحو تطوير المناهج والتطوير التربوى بعامة إذا اصطدمت بقوانين وأنظمة ومتطلبات عفا عليها الدهر. لذلك يتوقع حدوث تغييرات فى القوانين والأنظمة والامتحانات والسياسات المتعلقة بشئون الموظفين والحوافز وإنشاء وظائف الدعم على المستوى المحلى والعربى.

٥ ـ يتوقع إسهام أصحاب المصالح المختلفة فى عملية تطوير المناهج وفتح باب الاتصال معهم، وبخاصة أولياء الأمور والمعلمين والطلاب وإدارة المدرسة والجماعات بالمحيط المحلى بدءا بتحديد الحاجات إلى عملية التنفيذ.

٦ ـ مما يساعد فى تطوير المناهج، إنشاء ما يلى على المستويين المحلى والعربى.

ـ مراكز لإعداد المعلمين والمديرين ومراكز لتدريبهم أثناء الخدمة.

ـ مراكز لإجراء التجارب والممارسات التجديدية وتعميمها.

ـ مراكز للبحث تسهم فى إجراء البحوث وفى التقويم، واستحداث المواد التربوية الجديدة وإنتاجها.

ـ إنشاء شبكة منهجية متكاملة للتخطيط والتطوير والتقييم.

مما سبق نتبين أن الدراسات المستقبلية أصبحت هدفا رئيسيا فى الحياة المعاصرة بالنسبة لجميع المجتمعات. ولكنها بالنسبة للمجتمعات المتخلفة أشد حاجة، وأكثر إلحاحا لكى تتبين موضعها فى مسيرة الأمم، وتتشوف مصيرها فى خضم السباق المحموم بين الأمم ، وتستشرف خططها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية فى ضوء الاحتمالات العلمية للمستقبل.

وعالمنا الإسلامى بعامة والعربى بخاصة ـ اليوم ـ فى حاجة إلى هذه الدراسات أكثر من أى وقت مضى، إذ يبدو أن الكيانات الكبرى التى بدأت تتكون من حوله لا تعرف إلا منطق القوة الشاملة تربويا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وعلميا وعسكريا، وما لم تحقق بلادنا هذه القوة فإنها ستظل سوقا لغيرها ومطمعا لهم.

وفى المجال التربوى على وجه الخصوص، تكون الدراسات المستقبلية المستندة على واقع الأمة، هى أساس التطوير عموما وتطوير المناهج خصوصا. فلم يعد المعنيون يتساءلون عن حاجات الفرد اليوم، ولكنهم يتساءلون عن حاجات الفرد والمجتمع فى القريب العاجل والبعيد الآجل، ومن هنا ينطلقون إلى اختيار الخبرات المناسبة للمناهج.

ومن بين ما يمكن أن تتصدى له المناهج فى هذا الصدد تنمية طرق التفكير العلمى، وأسلوب حل المشكلات، ودراسة الاحتمالات والسلاسل الزمنية. ولكن الأهم مما ينبغى أن يُدرس، هو وجود مفهوم الدراسات المستقبلية عنصرا من بين عناصر تطوير المناهج فى عالمنا الإسلامى والعربى. فقد ظهر نوع من المناهج حديثا يمكن تسميته " منهاج المستقبل"، ينبع من خيارات حرة فى عالم المستقبل تعتمد على دراسة الاتجاهات الحالية، وتقدير الآثار الاحتمالية المترتبة عليها، ومحاولة تحقيق مستقبل جيد بناء عليها. ويرى بعض المؤيدين لهذا المنهج أنه ينبغى " تخطيط المستقبل" وليس " التخطيط للمستقبل".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.